تقـريـر
اللجنة الحكومية الدولية
المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا
لأغـراض التنميـة

الجمعيـــة العامـــة

الوثائـق الرسميـة : الدورة السادسة والأربعون

الملحـق رقـم ٣٧ (A/46/37)

الأمـم المتحـدة

نيويورك ، ١٩٩١

ملاحظـــة

تتـألف رموز وثـائق الأمـــم المتحـــدة من حروف وأرقـام .
ويعنـي إيراد أحـد هـذه الرموز الاحـالة الى إحدى وثـائق
الأمـــم المتحـــدة

ISSN 0255-2191

[الاصل : بالانكليزية]
[٢٦ آب/أغسطس ١٩٩١]

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا - مقدمة	١ -٣	١
ثانيا - القرار الذي اتخذته اللجنة الحكومية الدولية المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في دورتها الحادية عشرة	٣	٢
ثالثا - المسائل التنظيمية	٤ -١٥	٨
ألف - افتتاح الدورة ومدتها	٤ -٥	٨
باء - العضوية والحضور	٦ -١٠	٨
جيم - انتخاب أعضاء المكتب	١١ -١٢	١٠
دال - الوثائق	١٣	١٠
هاء - اقرار جدول الأعمال	١٤	١٢
واو - اعتماد التقرير	١٥	١٣
رابعا - أعمال اللجنة في دورتها الحادية عشرة	١٦ -١١٩	١٤
ألف - البيانات الاستهلالية والعامة	١٦ -٢٦	١٤
باء - موضوع فني : الطرق والوسائل اللازمة لضمان مشاركة البلدان النامية في التعاون الدولي بشأن البحث والتطوير المتعلقين بالتكنولوجيا السليمة بيئيا ، والنقل السريع والفعال لهذه التكنولوجيا إلى تلك البلدان	٢٧ -٦٥	١٦

المحتويات (تابع)

	الفقرات	الصفحة
جيم - تمويل تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية	٦٦ -٧٥	٢٨
دال - تقييم أثر أنشطة منظومة الأمم المتحدة في تعزيز بناء القدرات الذاتية في البلدان النامية في مجال العلم والتكنولوجيا	٧٦ -٩٠	٣٣
هاء - أنشطة منظومة الأمم المتحدة في مجال تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ، بما فيها أنشطة مركز تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية واللجنة الاستشارية المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية	٩١ -١١٦	٣٨
واو - المسائل البرنامجية	١١٧-١١٩	٤٣
خامسا - الاجراء الذي اتخذته اللجنة	١٢٠-١٢٧	٤٥
ألف - مشروع القرار A/CN.11/1991/L.4	١٢٠-١٢١	٤٥
باء - انتخاب الرئيس وتسمية أعضاء المكتب الآخرين للدورة الثانية عشرة للجنة وتعيين أعضاء اللجنة الاستشارية المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية	١٢٢-١٢٥	٤٥
جيم - مشروع جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية عشرة للجنة	١٢٦-١٢٧	٤٦
سادسا - ملاحظات ختامية	١٢٨-١٣٢	٤٩

أولا - مقدمة

١ - قررت الجمعية العامة في قرارها ٣٤/٢١٨ المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ والمعنون "مؤتمر الأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية" ، إنشاء لجنة حكومية دولية معنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية . وقررت الجمعية العامة أيضا أن تكون اللجنة مفتوحة لاشتراك جميع الدول بوصفها أعضاء كاملي العضوية وأن يكون تمثيل الدول الأعضاء في اللجنة على مستوى رفيع .

٢ - وقررت الجمعية العامة أيضا أن تقدم اللجنة تقاريرها وتوصياتها إلى الجمعية عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي يمكن أن يحيل إلى الجمعية ما قد يراه ضروريا من التعليقات على التقارير وخاصة فيما يتعلق بالتنسيق .

ثانيا - القرار الذي اتخذته اللجنة الحكومية الدولية المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في دورتها الحادية عشرة

٣ - اتخذت اللجنة الحكومية الدولية ، في دورتها الحادية عشرة ، القرار التالي (القرار ١ (د-١١)) :

القرار
١ (د-١١)

توصي اللجنة الحكومية الدولية المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية الجمعية العامة باعتماد القرار التالي :

تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في التسعينات

ألف

التكنولوجيا السليمة بيئيا

إن اللجنة الحكومية الدولية المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ،

إذ تشير إلى قرارات الجمعية العامة ١٤/٤٤ ألف إلى هاء المؤرخ في ٢٦ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٩ ، و ٢٣٨/٤٤ المؤرخ في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ و دإ-٣/١٨ المؤرخ في ١ أيار/مايو ١٩٩٠ ،

١ - تحيط علما مع التقدير بتقرير الأمين العام عن الطرق والوسائل اللازمة لضمان مشاركة البلدان النامية في التعاون الدولي بشأن البحث والتطوير المتعلقين بالتكنولوجيات السليمة بيئيا[(١)] ، والنقل السريع والفعال لهذه التكنولوجيات

---

(١) A/CN.11/1991/2 .

إلى تلك البلدان ، وكذلك بتقرير اللجنة الاستشارية المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية[٢] ؛

٢ - تطلب إلى الأمين العام اتاحة هذين التقريرين للأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية قبل الدورة الثالثة للجنة التحضيرية للمؤتمر للنظر فيهما ، مع الآراء التي أعربت عنها الوفود بصدد الموضوع ، أثناء الدورة الحادية عشرة للجنة الحكومية الدولية ؛

٣ - تطلب إلى مركز تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية أن يُعد ، بالتعاون مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية وإدارة التعاون التقني لأغراض التنمية وهيئات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة ، دراسة شاملة عن الانتفاع بتكنولوجيات الطاقة وتسويقها ، يستفاد فيها من الدراسات التي تجريها المؤسسات والهيئات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة ، وتستند إلى الخبرات التشريعية والمؤسسية وغيرها من الخبرات المحددة لدى بلدان مختارة ، وتركز على قضايا وخيارات السياسة المتعلقة بتحقيق نقل وتطبيق فعّالين للتكنولوجيات السليمة بيئيا ، وأن يقدم تقريرا عن ذلك إلى اللجنة الحكومية الدولية في دورتها الثانية عشرة ؛

٤ - ترى انه من المهم أن تدرس اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية سبل تحسين نشر المعلومات المتعلقة بالتكنولوجيات السليمة بيئيا بما في ذلك إنشاء شبكة من مراكز البحث الوطنية والدولية في التكنولوجيات السليمة بيئيا ، قائمة أساسا على مراكز البحث والتطوير والبيان العملي ومصارف البيانات الاقليمية الحالية ، وتشكل حلقة وصل بين المراكز الاقليمية والمؤسسات والمشاريع الوطنية ، باعتبار ذلك وسيلة تتيح الوصول إلى التكنولوجيا السليمة بيئيا ؛

٥ - تطلب إلى الأمين العام للأمم المتحدة أن يتيح للأمين العام للمؤتمر الموارد الفنية للجنة الاستشارية المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية لكي تسهم في الأعمال التحضيرية للمؤتمر المتعلقة بنقل التكنولوجيا السليمة بيئيا إلى جميع البلدان وبصفة خاصة إلى البلدان النامية ؛

---

(٢) A/CN.11/1991/6 .

٦ - تطلب إلى رئيس اللجنة الحكومية الدولية المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ، أن يحيل الجزء ألف من هذا القرار إلى رئيس اللجنة التحضيرية للمؤتمر كمساهمة فنية من اللجنة الحكومية الدولية في أعمال اللجنة التحضيرية .

باء

أنشطة منظومة الأمم المتحدة في مجال تسخير
العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية

إن اللجنة الحكومية الدولية المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ،

إذ تشير إلى قراري الجمعية العامة ٣٤/٢١٨ المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ و ٤٤/١٤ ألف إلى هاء المؤرخ في ٢٦ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٩ ،

وإذ تشير أيضا إلى قرارها ٤٥/١٩٦ المؤرخ في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ بشأن التعاون في التنمية الصناعية وتنويع وتحديث الأنشطة الانتاجية في البلدان النامية ،

١ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم ، إستنادا إلى ما تضطلع به الأجهزة والمؤسسات والهيئات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة من أعمال ، إلى اللجنة الحكومية الدولية في دورتها الثانية عشرة ، تقريرا عن الموضوع التالي الذي سيكون هو الموضوع الفني لتلك الدورة : "مساهمة التكنولوجيات ، بما في ذلك التكنولوجيات الجديدة والناشئة ، في تصنيع البلدان النامية وتعزيز عمليات التكامل على الصعيدين الإقليمي والعالمي ، بما في ذلك المقترحات المتعلقة بوسائل وسبل نقل هذه التكنولوجيات وإدماجها في القطاع الإنتاجي لتلك البلدان" ؛

٢ - تطلب إلى الأمين العام للأمم المتحدة أن يقدم إلى اللجنة الحكومية الدولية في دورتها الثانية عشرة التي ستعقد في عام ١٩٩٣ تقريرا بشأن السبل والوسائل الكفيلة بتحسين نوعية التنسيق والتعاون على الصعيد العالمي في مجال تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ، فضلا عن التنسيق الشامل لعدة مؤسسات داخل منظومة الأمم المتحدة ؛

٣ - تطلب إلى المدير التنفيذي لمركز تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ، بالتعاون مع الأجهزة والمؤسسات والهيئات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة ، أن يقدم إلى جميع البلدان وبالذات البلدان النامية ، بناء على طلبها ، المشورة فيما يتعلق بالجهود التي تبذلها من أجل تعزيز تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم وفي تقييم الأثر البيئي والبحوث المتعلقة بالتكنولوجيات السليمة بيئيا وتطويرها في القطاعين العام والخاص على حد سواء ؛

٤ - تحث المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة ، ولاسيما مركز تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ، على اتخاذ خطوات في سبيل التنفيذ الكامل لإعلان باريس الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نموا[٣] وبرنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا للتسعينات[٣] في ميدان العلم والتكنولوجيا ؛

٥ - تلاحظ ما يبذله الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية من جهود لعقد مشاورات بشأن وضع مدونة لقواعد السلوك في مجال نقل التكنولوجيا ، وتشجع الدول الأعضاء على المشاركة في هذه المشاورات بغية تيسير التوصل إلى إتفاق في هذا الشأن .

جيم

بناء القدرات الذاتية

إن اللجنة الحكومية الدولية المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ،

١ - تحث مركز تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية على مواصلة وتعزيز الأنشطة الرامية إلى دعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية من أجل بناء وتعزيز قدراتها الذاتية في مجال العلم والتكنولوجيا ، وأن تسعى في عملها هذا أيضا إلى إشراك القطاع الخاص إشراكا نشطا في مشاريع بناء القدرة الذاتية ؛

---

(٣) A/CONF.147/Misc.9 .

٢ - تطلب إلى المركز أن يدعم برامج البحث والتطوير في مجال التكنولوجيا في أقل البلدان نموا ويشارك فيها بهدف تنمية القدرات الذاتية وتعزيز الهياكل الأساسية الوطنية للعلم والتكنولوجيا ، وأن يساعد في صياغة سياسات ملائمة لتيسير نقل التكنولوجيا ؛

٣ - تطلب إلى اللجنة الاستشارية المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية أن تواصل أعمالها لوضع معايير تنفيذية من أجل تسهيل تصميم وتقييم البرامج والأنشطة الهادفة إلى تعزيز القدرات العلمية والتكنولوجية الذاتية للبلدان النامية ؛

٤ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم ، بالتعاون مع أجهزة ومؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة ، تقريرا تحليليا إلى اللجنة الحكومية الدولية في دورتها الثانية عشرة عن كيفية إمكان زيادة منظومة الأمم المتحدة لأثر أنشطتها المتصلة بعملية إيجاد وتعزيز بناء القدرات الذاتية في مجال العلم والتكنولوجيا في البلدان النامية ؛

٥ - تطلب إلى مركز تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية أن يقوم ، بالتعاون مع الأجهزة والمؤسسات والهيئات المختصة في منظومة الأمم المتحدة والمنظمات المختصة في البلدان النامية ، من خلال شبكتها المتطورة لتقييم التكنولوجيا ، وعن طريق الاستفادة الكاملة من الدراسات الرائدة لبناء القدرات الذاتية ، بتنظيم حلقات عمل وغير ذلك من الأنشطة ذات الصلة في البلدان النامية من أجل استكشاف منهجيات رصد التكنولوجيا وتقييمها والتنبؤ بها وتنظيمها التي تلائم على أفضل نحو احتياجات وموارد البلدان المعنية .

دال

تمويل العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية

إن اللجنة الحكومية الدولية المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ،

١ - توصي بما يلي :

(أ) أن تضاعف البلدان جهودها الرامية إلى دعم عملية بناء القدرات الذاتية في مجال العلم والتكنولوجيا ، واضعة في اعتبارها برنامج عمل فيينا لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية[٤] ؛

(ب) أن يُلتمس ، على المستوى العالمي ، اعتماد نهج أكثر تنوعا وابتكارا ومرونة لتمويل عملية بناء القدرات الذاتية في مجال العلم والتكنولوجيا ، بغية تكوين مجموعة واسعة النطاق من الموارد المستمدة من مصادر محلية وثنائية ومتعددة الأطراف ؛

٢ - تحيط علما بأهمية العمل الذي يؤديه صندوق الأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ومركزه باعتباره كيانا مميزا داخل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يهتدي بتوجيه اللجنة الحكومية الدولية فيما يتعلق بالسياسة العامة وفقا للأولويات التي توافق عليها ؛

٣ - تحيط علما بمفهوم وبطريقة العمل المبينين في تقرير الأمين العام فيما يتعلق بتنظيم مجموعة أكثر فعالية من الموارد[٥] ، وتطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى اللجنة الحكومية الدولية في دورتها الثانية عشرة ، مقترحات للعمل في هذا الصدد معدة بالتعاون الوثيق مع صندوق الأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ، وبالتشاور مع مجتمع المانحين ، بما في ذلك مصارف التنمية الإقليمية ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة ، ولاسيما البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي .

---

(٤) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ، فيينا ، ٢٠-٣١ آب/أغسطس ١٩٧٩ (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع A.79.I.21 و Corr.1 و 2) ، الفصل السابع .

(٥) انظر A/CN.11/1991/3 .

ثالثا - المسائل التنظيمية

ألف - افتتاح الدورة ومدتها

٤ - عُقدت الدورة الحادية عشرة للجنة الحكومية الدولية المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في مقر الأمم المتحدة في الفترة من ٢٢ نيسان/ابريل الى ٣ أيار/مايو ١٩٩١ .

٥ - وعقدت اللجنة ١١ جلسة (من الجلسة ١٠٤ الى الجلسة ١١٤) ، بالاضافة الى عدد من الجلسات غير الرسمية .

باء - العضوية والحضور

٦ - وفقا لأحكام قرار الجمعية العامة ٢١٨/٣٤ ، يفتح باب الاشتراك في أعمال اللجنة لجميع الدول بصفتها أعضاء كاملي العضوية . وقد حضر ممثلو الدول التالية الدورة الحادية عشرة للجنة :

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الأرجنتين ، الأردن ، اسرائيل ، اكوادور ، المانيا ، أنتيغوا وبربودا ، اندونيسيا ، أوروغواي ، أوغندا ، ايطاليا ، باراغواي ، باكستان ، البرازيل ، بربادوس ، البرتغال ، باجيكا ، بلغاريا ، بنغلاديش ، بنما ، بنن ، بوركينا فاصو ، بوروندي ، بولندا ، بوليفيا ، بيرو ، تايلند ، تركيا ، تشيكوسلوفاكيا ، توغو ، تونس ، جامايكا ، الجزائر ، جزر البهاما ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بيلاوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، جمهورية كوريا ، الرأس الاخضر ، رومانيا ، زامبيا ، زمبابوي ، سري لانكا ، سنغافورة ، سوازيلند ، السودان ، سورينام ، السويد ، الصين ، غابون ، غانا ، غيانا ، غينيا - بيساو ، فانواتو ، فرنسا ، الفلبين ، فنزويلا ، فنلندا ، فيجي ، فييت نام ، قبرص ، قطر ، كوبا ، كوت ديفوار ، كوستاريكا ، كولومبيا ، الكونغو ، كينيا ، ليسوتو ، مالي ، ماليزيا ، مدغشقر ، مصر ، المغرب ، المكسيك ، ملاوي ، ملديف ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، منغوليا ،

النرويج ، نيبال ، نيجيريا ، نيكاراغوا ، هايتي ، الهند ، هندوراس ، هنغاريا ، هولندا ، الولايات المتحدة الامريكية ، اليابان ، يوغوسلافيا ، اليونان .

٧ - وكانت منظمات الامم المتحدة وهيئاتها التالية ممثلة في الدورة :

ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية
مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية
مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية
برنامج الامم المتحدة للبيئة
صندوق الامم المتحدة للبيئة
جامعة الامم المتحدة
اللجنة الاقتصادية لافريقيا
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ
صندوق الامم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية
مجلس الاغذية العالمي

٨ - وكانت الوكالات المتخصصة التالية ممثلة :

منظمة العمل الدولية
منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة
منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة
منظمة الصحة العالمية
البنك الدولي
منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية

٩ - وكانت المنظمة الحكومية الدولية التالية ممثلة :

اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية ـ الافريقية

١٠ - وكانت المنظمات غير الحكومية التالية ممثلة :

مركز بنغلاديش للدراسات المتقدمة
المجلس الأوروبي للبحوث الاجتماعية المتعلقة بأمريكا اللاتينية
الرابطة الدولية لتقييم الأثر
غرفة التجارة الدولية

المعهد الدولي لتحليل النظم التطبيقي
الجمعية الدولية للتقييم التكنولوجي في مجال الرعاية الصحية
أكاديمية علوم العالم الثالث
اتحاد الرابطات التقنية الدولية

جيم - انتخاب أعضاء المكتب

١١ - انتخبت اللجنة بالتزكية ، في جلستها ١٠٤ ، المعقودة في ٢٢ نيسان/أبريل ، أعضاء المكتب التالية أسماؤهم لدورتها الحادية عشرة :

الرئيس : لاديسلاف كوفاك (تشيكوسلوفاكيا)

نائب الرئيس : دولتشي أرناو دي أوزكاتيغي (فنزويلا)
أحمد جفلاف (الجزائر)

المقرر : محبوب كبير (بنغلاديش)

١٢ - وانتخبت اللجنة ، في جلستها ١١١ ، المعقودة في ٢٩ نيسان/ابريل ، السيد جورج كنت (بلجيكا) نائبا للرئيس .

دال - الوثائق

١٣ - كان معروضا على اللجنة الوثائق التالية :

(أ) جدول الأعمال المؤقت (A/CN.11/1991/1 و Corr.1) ؛

(ب) تقرير الأمين العام عن الطرق والوسائل اللازمة لضمان مشاركة البلدان النامية في التعاون الدولي بشأن البحث والتطوير المتعلقين بالتكنولوجيات السليمة بيئيا ، والنقل السريع والفعال لهذه التكنولوجيات إلى تلك البلدان (A/CN.11/1991/2) ؛

(ج) تقرير الأمين العام عن تمويل العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية (A/CN.11/1991/3) ؛

(د) تقرير الأمين العام عن تقييم أثر أنشطة منظومة الأمم المتحدة في تعزيز بناء القدرات الذاتية في البلدان النامية في مجال العلم والتكنولوجيا (A/CN.11/1991/4) ؛

(هـ) تقرير المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي عن التطورات والاتجاهات الجديدة في برامج وأنشطة منظومة الأمم المتحدة في مجال تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية (A/CN.11/1991/5) ؛

(و) تقرير اللجنة الاستشارية لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية عن دورتها الحادية عشرة (A/CN.11/1991/6) ؛

(ز) مذكرة من الأمين العام بشأن سجل مراكز التنسيق الوطنية لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية (A/CN.11/1991/7 و Corr.1) ؛

(ح) مذكرة من الأمانة العامة بشأن الإجراءات التي تتبع في تعيين أعضاء اللجنة الاستشارية لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية (A/CN.11/1991/8) ؛

(ط) تقرير الأمين العام عن أنشطة مركز تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية (A/CN.11/1991/9) ؛

(ي) مذكرة من الأمين العام عن التعيين المؤقت لعضو في اللجنة الاستشارية لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية (A/CN.11/1991/10) ؛

(ك) مذكرة من الأمين العام عن ملخص الرسائل الواردة من أجهزة ومؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة (A/CN.11/1991/CRP.1) ؛

(ل) مذكرة من الأمين العام بشأن تخطيط وادارة سياسة العلم والتكنولوجيا (A/CN.11/1991/CRP.2) ؛

(م) مذكرة من الأمانة بشأن برنامج العمل المقترح لمركز تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية لفترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣ (A/CN.11/1991/CRP.3) ؛

(ن) مذكرة من الأمانة العامة بشأن حالة إعداد وثائق الدورة (A/CN.11/1991/L.1) ؛

(س) مذكرة من الأمانة العامة بشأن تنظيم أعمال الدورة (A/CN.11/1991/L.2) .

هاء - اقرار جدول الأعمال

١٤ - أقرت اللجنة ، في جلستها ١٠٤ ، المعقودة في ٢٢ نيسان/ابريل جدول الأعمال التالي للدورة :

١ - انتخاب أعضاء المكتب .

٢ - إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى .

٣ - موضوع فني : الطرق والوسائل اللازمة لضمان مشاركة البلدان النامية في التعاون الدولي بشأن البحث والتطوير المتعلقين بالتكنولوجيا السليمة بيئيا ، والنقل السريع والفعال لهذه التكنولوجيا الى تلك البلدان .

٤ - تمويل العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية .

٥ - تقييم أثر أنشطة منظومة الأمم المتحدة في تعزيز بناء القدرات الذاتية في البلدان النامية في مجال العلم والتكنولوجيا .

٦ - أنشطة منظومة الأمم المتحدة في مجال تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ، بما فيها أنشطة مركز تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية واللجنة الاستشارية لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية .

٧ - المسائل البرنامجية .

٨ - انتخاب الرئيس وتسمية أعضاء المكتب الآخرين للدورة الثانية عشرة للجنة ، وتعيين أعضاء اللجنة الاستشارية لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية .

٩ - جدول الأعمال المؤقت وتنظيم الأعمال للدورة الثانية عشرة للجنة .

١٠ - اعتماد تقرير اللجنة .

واو - اعتماد التقرير

١٥ - اعتمدت اللجنة ، في جلستها ١١٤ ، المعقودة في ٣ أيار/مايو ، مشروع تقريرها (A/CN.11/1991/L.3 و Add.1-5) وأذنت للمقرر بوضع التقرير في صيغته النهائية بالتشاور مع أعضاء المكتب الآخرين .

رابعا - أعمال اللجنة في دورتها الحادية عشرة

ألف - البيانات الاستهلالية والعامة

١٦ - قال رئيس الدورة الحادية عشرة للجنة الحكومية الدولية المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية أن اللجنة تجتمع في بداية عقد الأمم المتحدة الانمائي الرابع . وأشار الى أن اعتماد الجمعية العامة لبرنامج عمل فيينا لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية قد وافق أيضا عقد التنمية الثالث وشكّل أساسا لمعظم المقترحات المقدمة بشأن هذا العقد . ونظرا لأنه لم تتحقق التوقعات المتعلقة ببرنامج عمل فيينا ، فسيلزم تحليل أسباب فشل التدابير العملية التي اتخذت لانجاز مهام البرنامج وصياغة أفكار وفرضيات جديدة من وجهة نظر علمية .

١٧ - وأضاف قائلا إنه يتعين باستمرار العمل على جعل المعرفة المتأتية عن التعقيد العلمي المتزايد جزءا لا يتجزأ من الأفكار المتعلقة بالقضايا العالمية ، كما ينبغي إخضاع القيمة العملية لمفاهيم من قبيل "التكنولوجيا السليمة بيئيا" ، و "بناء القدرة الذاتية" للتمحيص الدقيق . وينبغي استخدام العلم في إعادة النظر في الترتيبات التنظيمية والمؤسسية التي تتجاوز الحكم الذاتي للدول وسيادتها . وأشار الى أنه ينبغي للبلدان الصناعية أن تنظر الى الحالة في العالم النامي من منظور المصلحة الذاتية المستنيرة بدلا من منظور العطف والشفقة .

١٨ - وقال الرئيس أن مشكلة نمو السكان قد تكون البؤرة الرئيسية للعلوم في التسعينات ، مما يتيح ادخال تحسينات على نوعية حياة الانسان وكرامته في بلدان العالم الثالث .

١٩ - واختتم حديثه قائلا إنه ينبغي التركيز في التنمية بشكل أكبر على ما يسمى بالعلوم "غير الدقيقة" وهي العلوم الانسانية والاجتماعية ، بغرض المساعدة على إعادة صياغة الأفكار والأهداف بالنسبة للبلدان النامية ، واقترح أن تشكل تلك الجوانب الموضوع الفني للدورة المقبلة للجنة .

٢٠ - وقال المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي إن الجمعية العامة اعتمدت في عام ١٩٨٩ ، بتوصية من اللجنة ، قرارها ١٤/٤٤ الذي أعادت فيه تأكيد صحة برنامج عمل فيينا لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية وأهدافه الاساسية ، كما

اتخذت قرارات مهمة بشأن التعاون المتعدد الأطراف من أجل تعزيز القدرات الذاتية . وأعلنت الجمعية أيضا ، وهي تعكس قلق اللجنة ، عن اهتمامها بتنفيذ برنامج عمل فيينا ، الذي كانت نتائجه مخيبة لأمل البلدان النامية والبلدان الصناعية على السواء .

٢١ - ومضى قائلا إن الجمعية العامة قد أعادت في دورتها الاستثنائية المكرسة للتعاون الاقتصادي الدولي تأكيد اهتمام الدول الأعضاء بما يجرى في مجال العلم والتكنولوجيا وباعتماد استراتيجية التسعينات . وفيما يتعلق بأقل البلدان نموا ، قال إن مؤتمر باريس أوصى باتخاذ اجراءات لتعزيز القدرات العلمية والتكنولوجية . ومما يؤسف له أنه بالرغم من الجهود التي بذلها المجتمع الدولي وبعض النجاح النسبي الذي حققته تلك الجهود ، فإن الاستنتاجات المتشائمة التي تم التوصل إليها في نهاية عام ١٩٨٩ ، ماتزال حقيقة ماثلة . والفجوة النوعية والكمية في ميدان العلم والتكنولوجيا بين بلدان العالم المتقدمة النمو والنامية مافتئت تزداد اتساعا . وفي الوقت ذاته فإن الفجوة الاقتصادية بين الشمال والجنوب صارت أكبر من ذي قبل .

٢٢ - وفي حين أن العلم وحده لم يستطع أن يكون الحل للتنمية ، فالعلم ، وبصفة خاصة العلوم السياسية والاقتصادية ، هو المجال الذي يمكن للمرء فيه أن يجد حلولا لمشاكل التنمية بما في ذلك الظروف الصالحة لغرس العلم والتكنولوجيا كعاملين من عوامل التحول في الجنوب .

٢٣ - وقال كذلك إن الموضوع الفني الذي اختارته اللجنة في دورتها الحالية ، وهو حصول البلدان النامية بصورة عادلة على التكنولوجيات السليمة بيئيا بيَّن بعد التحليل ، أن حل مشاكل التنمية العالمية يعتمد على العلم والتكنولوجيا ، وفي هذه الحالة على نقل تكنولوجيات جديدة وسليمة بيئيا الى الجنوب بشروط مواتية .

٢٤ - وقال إن العلم والتكنولوجيا يعزز كلا منهما الآخر بصورة متبادلة ، نظرا لأن البحوث العلمية تستفيد من التقدم التكنولوجي مثل المعلوماتية والروبوطية (الإنسان الآلي) . وفي المقابل ، فإن الطفرات الناجمة عن البحوث العلمية التي تشكّل أساس الابتكار التكنولوجي سرعان ما تستخدم في البحوث التكنولوجية وفي الانتاج الصناعي . وكانت النتيجة الصافية لذلك التفاعل تسارعا منقطع النظير في مجال التقدم العلمي والتكنولوجي بصفة عامة . وقد يفسر هذا بصورة كبيرة كيف كانت البلدان النامية متخلفة الخطى في مجال العلم والتكنولوجيا .

٣٥ - وقال إن مفهوم القدرات العلمية والتكنولوجية يعني ضمنا ، تنمية الموارد البشرية وخاصة من خلال التعليم . وينبغي للجنة معالجة تلك المسألة التي تناولتها في استعراض نهاية العقد في عام ١٩٨٩ بمزيد من العمق . واستطرد قائلا إنه عملا بطلب وجهته إليه الجمعية العامة يقدم إلى اللجنة تقريرا عن التطورات والاتجاهات الجديدة في منظومة الأمم المتحدة . وقال إن التقرير يشير إلى الجهود المبذولة لإيجاد قدرة شاملة وقدرة تكنولوجية تؤدي إلى تعزيز القدرات في قطاعات محددة ، من بينها قطاعيّ الصحة والاغذية . وأشار التقرير أيضا إلى وجود توافق في الآراء بشأن أهمية التخطيط الاستراتيجي والدراسات التكنولوجية التطلعية سواء في الامانة العامة للأمم المتحدة أو في برامج التعاون مع الدول الأعضاء .

٣٦ - وأشار المدير العام أيضا الى تقرير الأمين العام بشأن أنشطة مؤسسات المنظومة في عام ١٩٩٠ ، كما أشار إلى ما وصفه بالتحكم الاجتماعي في استخدام العلم والتكنولوجيا لأغراض عسكرية . وأكد المتحدث النقطة الواردة في تقرير الأمين العام ومفادها أنه لا ينبغي أن يؤدي وصول البلدان النامية غير المقيد والضروري إلى التكنولوجيات الحديثة ، إلى مزيد من سباق التسلح النوعي المزعزع للاستقرار ، وأنه ينبغي أن يضع المجتمع الدولي ضمانات منصفة في هذا الصدد تكون مقبولة للجميع .

باء - موضوع فني : الطرق والوسائل اللازمة لضمان مشاركة البلدان النامية في التعاون الدولي بشأن البحث والتطوير المتعلقين بالتكنولوجيا السليمة بيئيا ، والنقل السريع والفعال لهذه التكنولوجيا إلى تلك البلدان

(البند ٣ من جدول الاعمال)

٣٧ - قدم الموظف المسؤول في مركز الأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية تقرير الأمين العام عن الطرق والوسائل اللازمة لضمان مشاركة البلدان النامية في التعاون الدولي بشأن البحث والتطوير المتعلقين بالتكنولوجيا السليمة بيئيا ، والنقل السريع والفعال لهذه التكنولوجيا إلى البلدان النامية (A/CN.11/1991/2) ، وذكر أن العلم والتكنولوجيا اللذين زادت أهميتهما أكثر من أي وقت مضى يعتبران من العناصر الضرورية للاستجابة لمجموعة واسعة من التحديات البيئية . وللأمم المتحدة دور مستمر تقوم به في تعبئة إمكانات العلم والتكنولوجيا

لأغراض التنمية . وليست هذه مهمة سهلة ، وربما لهذا السبب كثيرا ما كانت المنظمة موضع انتقاد للطريقة التي تناولت بها هذه المشكلة .

٢٨ - وأكد أن نقل التكنولوجيا السليمة بيئيا إلى البلدان النامية بشروط تفضيلية وبناء قدرات للتطبيق الفعال لهذه التكنولوجيا يعتبران عاملين حيويين لبلوغ التنمية القابلة للإدامة في تلك البلدان . ومن الضروري تحديد آليات وطرق تشغيلية مبتكرة للتعجيل بهذا النقل وتعزيز القدرات المطلوبة لإدارة التكنولوجيا السليمة بيئيا في البلدان النامية ، بما في ذلك التمويل .

٢٩ - وقدم أيضا وثيقة معلومات أساسية معنونة "تقييم التكنولوجيا السليمة بيئيا" .

٣٠ - وتكلم ممثل غانا باسم مجموعة الـ ٧٧ فقال إن العالم يمر في العقد الاخير من هذا القرن الذي شهد أكبر تطور تكنولوجي في التاريخ . وكان المرء يعتقد أن الإنجازات في ابتكار وتطوير التكنولوجيا التي حدثت في الشمال المتقدم النمو ستكون سهلة المنال للبلدان النامية . ومن المؤسف أن البلدان النامية لم تتمكن من الاستفادة من ذلك التطور . وكانت نتيجة ذلك الفجوة المتسعة بين البلدان المتقدمة النمو ومعظم البلدان النامية . وتعلق مجموعة الـ ٧٧ أهمية عظيمة على موضوع تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ، وقد ظهر ذلك في تخطيطها الوطني للتنمية الاجتماعية والاقتصادية .

٣١ - وفي عصر أصبحت فيه مسائل الوصول إلى التكنولوجيا السليمة بيئيا والقدرة على تحمل تكاليفها مسائل بالغة الاهمية على الصعيد العالمي ، أصبح من الهام بذل جهود متضافرة لتخفيف أعباء البلدان النامية في تلك المجالات بغية ضمان بقاء البشر . وأعرب عن الاسف لكون الجهود الجدية التي بذلتها مجموعة الـ ٧٧ داخل الامم المتحدة وفي منابر دولية أخرى لم تحرز تقدما بارزا في خلق ظروف مؤاتية لتطوير أسرع للعلم والتكنولوجيا في البلدان النامية . ومفهوم نقل التكنولوجيا الكلاسيكي القائم على الاستفادة من الوكالات المتعددة الاطراف ومن المانحين الثنائيين لم يتمكن من أداء المهمة . إلا أن مجموعة الـ ٧٧ ترغب في التأكيد بأن دعم المجتمع الدولي لا يزال ضروريا لجهود البلدان النامية الرامية إلى تعزيز عمليات التطور العلمي والتكنولوجي لديها .

٣٢ - وأعادت مجموعة الـ ٧٧ تأكيد صحة برنامج عمل فيينا لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية[٦] وأهمية الأهداف الأساسية الثلاثة للتنمية في البلدان النامية وهي تعزيز القدرة المحلية للبلدان النامية ، وإعادة تشكيل العلاقات الدولية في مجال العلم والتكنولوجيا ، وتعزيز دور منظومة الأمم المتحدة . وبالإضافة إلى ذلك ، تود مجموعة الـ ٧٧ أن ترى تعاونا دوليا علميا وتكنولوجيا يوحي بالأمانة والثقة ، والوصول التام إلى المعرفة العلمية والتكنولوجية ، ونقل التكنولوجيا بدون عوائق وبشروط غير استغلالية ، وسياسة منسقة للأمم المتحدة في مجال العلم والتكنولوجيا ، وإقامة آليات مالية لتوفير الموارد اللازمة لضمان التنفيذ المثمر لبرنامج عمل فيينا . وكرر الدعوة التي أُطلقت في الاجتماع الوزاري الاستثنائي لمجموعة الـ ٧٧ المعقود في حزيران/يونيه ١٩٨٩ إلى مواصلة تعزيز وتوسيع نطاق قاعدة الموارد البشرية للبلدان النامية . وتقدّر مجموعة الـ ٧٧ أعمال اللجنة الحكومية الدولية التي تعتبرها منبرا هاما لنمو وتطور العلم والتكنولوجيا . ودعا أيضا إلى إيلاء اهتمام خاص لحاجات أقل البلدان نموا .

٣٣ - وأثنى عدد من الممثلين على اللجنة الحكومية الدولية لما أبدته من بُعد نظر في انتقاء الموضوع الفني لأن من شأن ذلك أن يكون مساهمة بارزة في الأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية لعام ١٩٩٢ . وإثنان من الموضوعات الهامة والحساسة إلى أبعد حدّ التي يتعين بحثها في المؤتمر موضوعا نقل التكنولوجيا السليمة بيئيا والموارد المالية إلى البلدان النامية . واعتبر ممثلون كثيرون أن تقريري الأمين العام عن هذين الموضوعين يتسمان بالشمول والتحليل الجيد ؛ فهما لا يوضحان فقط مختلف الصعوبات والمشاكل التي تواجه البلدان النامية في جهودها الرامية إلى المشاركة في التعاون الدولي في البحث والاستحداث المتعلقين بالتكنولوجيا السليمة بيئيا وفي النقل السريع والفعال لهذه التكنولوجيا إلى البلدان النامية ، بل يتوخى بعض الحلول الأولية أيضا . وبالاقتران مع وثيقة المعلومات الأساسية بشأن "تقييم التكنولوجيا السليمة بيئيا" يعتبر التقريران بمثابة مساهمة بارزة في الأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية لعام ١٩٩٢ . وشجع ممثلا دولتين ناميتين مركز الأمم المتحدة لتسخير العلم

---

(٦) انظر : "تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية" فيينا ، ٢٠ - ٣١ آب/أغسطس ١٩٧٩ (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع A.79.1.21 والتصويبات) ، الفصل السابع .

والتكنولوجيا لأغراض التنمية على مواصلة أعماله في مجال تقييم التكنولوجيا السليمة بيئيا وذلك كمساهمة هامة في تنفيذ برنامج عمل فيينا .

٣٤ - وأيد ممثلون كثيرون الملاحظات التي وردت في تقرير الأمين العام عن الموضوع الفني والتي تفيد بأن البعد العالمي للتحدي البيئي والإنمائي يستدعي اتخاذ إجراءات متضافرة على جبهة عريضة . ويتطلب مزيدا من التضامن بين جميع الدول والإرادة السياسية في جميع البلدان لمواجهة المهمة المعقدة التي تنتظر المجتمع الدولي . ولا شك في أن التطور التكنولوجي للبلدان النامية الذي يعتبر مسألة رئيسية هو في صلب مساعي المجتمع الدولي الرامية إلى النجاح في مواجهة تحدي التنمية السليمة بيئيا والقابلة للإدامة على الأصعدة الوطني والإقليمي والعالمي . وشدّد ممثل إحدى البلدان النامية على الحاجة إلى بيئة نظيفة بوصفها مبدأ توجيهيا ينبغي عدم استخدامه لانتهاك الحقوق السيادية للدول أو لفرض شروط جديدة في مجالي المعونة والتجارة .

٣٥ - وشدد كثير من ممثلي البلدان النامية على الحاجة الى التصدي تحديدا لمشاكل البيئة في البلدان النامية . وهذه المشاكل ترتبط بصورة لا تنفصم بالمسألة الأعم المتصلة بإفقار البيئة على الصعيد العالمي ، ولكنها لا تتلقى ما تتطلبه من جهود جادة لضمان تعاون البلدان النامية في المحاولات الدولية الرامية الى تحقيق التنمية العالمية القابلة للإدامة . وأوصى ممثل أحد البلدان النامية بألا تحجب المسائل البيئية العالمية خطورة المشاكل البيئية المحلية ، من قبيل التصحر والجفاف . فالمسائل البيئية العالمية والمسائل البيئية المحلية ينبغي أن تراعى عند تناول مسألة الحصول على التكنولوجيات السليمة بيئيا ونقل هذه التكنولوجيات . ودلّل ممثل بلد نام آخر على أن آثار تدهور البيئة لا تعرف الحدود وأن المسؤولية تقع على عاتق الانسانية بصورة مشتركة لاستخدام كل ما يتوفر من معارف وتكنولوجيات لوقف العملية الراهنة المتمثلة بتدمير البيئة . وشدد على أن المسألة تتصف بدرجة عالية من الإلحاح مما يضفي صفة اللاأخلاقية على ما يمنع الحصول على التكنولوجيات القادرة على عكس الاتجاهات الحالية لأسباب سياسية أو ايديولوجية أو لأسباب تتصل بملكية هذه التكنولوجيات .

٣٦ - وأعرب عدة ممثلين من بلدان متقدمة النمو وأخرى نامية عن الحاجة الماسة للتعاون الدولي لدعم الأولويات والخطط الوطنية لدى البلدان النامية ، مما يستهدف تعزيز قدرات هذه البلدان على استحداث تكنولوجيات سليمة بيئيا وتطبيقها بصورة

فعالة . وفي هذا الصدد شدّد الممثلون على أن بناء قدرات محلية في البلدان المتقدمة النمو له من الاهمية ما لجعل التكنولوجيات السليمة بيئيا متاحة في السوق .

٣٧ - ووجّه ممثل أحد البلدان النامية الجزرية انتباه اللجنة الحكومية الدولية الى الوضع الخاص الذي تتصف به البلدان النامية الجزرية الصغيرة من حيث حاجتها الى التوصل الى حد أدنى من العلم والتكنولوجيا للاستجابة بصورة فعالة لاحتياجاتها الوطنية والتزاماتها الدولية . فالبلدان النامية الجزرية الصغيرة تتعرض لخطر استبعادها مما يسمى "عصر تكنولوجيا الإعلام" ، وذلك إذ تحاول الاستناد الى قاعدة فقيرة بالموارد ولا تتوفر لديها الهياكل الاساسية العلمية والتكنولوجية الراسخة من قبيل الجامعات ومؤسسات البحث والتطوير التي تعتبر شرطا مسبقا أساسيا لبناء القدرات المحلية في ميدان العلم والتكنولوجيا . فالحاجة قائمة الى برنامج عمل يخصص تحديدا للاحتياجات الفريدة التي تتطلبها البلدان النامية الجزرية الصغيرة ، ويقوم هذا على نهج تجديدي يركز على التنمية القابلة للإدامة والتي تعتمد على المشاركة الشعبية لجعل العلم والتكنولوجيا جزءا أساسيا من عملياتها الإنمائية .

٣٨ - وذكر ممثل أحد البلدان المتقدمة النمو أن النقل الفعال للتكنولوجيا إنما ينطوي على أكثر من مجرد نقل المنتجات والعمليات الصناعية ببساطة . وكما يظهر من الوثائق المتعلقة بالموضوع الفني ، فإن نقل التكنولوجيا يتطلب نقل المعارف اللازمة لخلق العمليات والمنتجات وادارتها . ولتطوير المعارف اللازمة لابد من توفر شروط مناسبة في البلد المستفيد . ولابد من النظر الى نقل التكنولوجيا من منظور عريض طويل الأجل ، على أن يكون من عناصره المركزية الاستثمار في بناء القدرات وتطوير الموارد البشرية وخصوصا ما يتصل بالحاجة الى تطوير التكنولوجيات التي تلائم الشروط والمتطلبات الخاصة للبلدان النامية وللتكيف مع هذه التكنولوجيات وتطبيقها . ولابد من توفر الموارد الكافية لتمويل الطلب الفعال . ولابد من وجود سياسات بيئية ونظام للبحث والتعليم قادر على تلقي تطبيقات المعارف الجديدة والتكيف معها وتطويرها . وأوضح الممثل أنه بينما يمكن لآليات السوق أن توفر الكثير من عمليات نقل التكنولوجيا فإنها غير كافية لإشباع الطلب والاهداف الخاصة بالملكية بصورة كاملة كما أنها قد لا تكون فعالة في بعض البلدان . ولهذا فإن دور القطاع العام أساسي في هذا المضمار .

٣٩ - واعتبر ممثل أحد البلدان النامية أن أحد الطرق الفعالة للالتفاف على الصعوبات التي تواجهها البلدان النامية في الحصول على التكنولوجيات الخاضعة لقيود

الملكية ، يتمثل في التمويل العام لتكاليف هذا النقل أو في إنشاء آليات مالية تخضع للقطاع العام . ونظرا لعدم توفر الموارد لدى البلدان النامية فإن هذه الآليات ينبغي بالضرورة أن تكون دولية النطاق سواء كان ذلك بجعلها ثنائية أو متعددة الأطراف . وينبغي أن تستكمل هذه الجهود بآليات السوق .

٤٠ - وأوضح كثير من الممثلين أن إحدى العقبات الرئيسية التي تواجه نقل التكنولوجيات السليمة بيئيا إنما تتمثل في ارتفاع تكلفتها واقتران ذلك بضعف البلدان النامية ماليا . ودلل البعض على أنه بينما لا يوجد شح مطلق في الموارد ، فإن البلدان المتقدمة النمو لم تُظهر استعدادها السياسي لتحويل الموارد المتوفرة لتعزيز التنمية وللحفاظ على البيئة في البلدان النامية . وفي هذا السياق ، ذكر ممثل أحد البلدان النامية أن البلدان المتقدمة النمو ينبغي أن تنقل التكنولوجيات السليمة بيئيا الى البلدان النامية بشروط تساهلية حسنة للتعويض عما تتعرض له هذه البلدان النامية من خسارة اقتصادية نتيجة لتدابير حماية البيئة التي ينبغي العمل بها . وشجع الممثلون على إنشاء صناديق خاصة توفر موارد جديدة واضافية لتمويل نقل التكنولوجيات السليمة بيئيا . كما أشير الى أن بإمكان الترتيبات التمويلية التي أُنشئت بموجب بروتوكول مونتريال أن تكون بمثابة دليل لإنشاء آلية للتمويل لهذا الغرض .

٤٠ - وأعرب كثير من ممثلي البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو عن قبولهم بأن من الضروري ، لتيسير نقل التكنولوجيا الى البلدان النامية ، وضع آليات تستهدف زيادة استثمارات القطاعين الخاص والعام وذلك بتحسين إمكانية الوصول الى الأسواق وتطوير أنشطة البحث والاستحداث وتيسير الحصول على البراءات وبناء القدرات المحلية في ميدان العلم والتكنولوجيا . وينبغي أن تضم هذه الآليات عناصر مختلفة من قبيل السياسات الداخلية وأشكال الشراكة الإبداعية بين منشآت البلدان المتقدمة النمو ومنشآت البلدان النامية وتعزيز التعاون العلمي والتكنولوجي بين الحكومات وزيادة فعالية دور الوكالات الدولية والمنظمات غير الحكومية .

٤٢ - كما قُدمت مقترحات تتعلق بتدابير حماية البيئة . واقترح ممثل أحد البلدان المتقدمة النمو إقامة العقبات في وجه نقل التكنولوجيات التي عفى عليها الزمن والتكنولوجيات التي تنتج التلوث . وذكر في هذا الصدد أنه ينبغي إيلاء الاعتبار لممارسات الكشف عن المعلومات مما تتبعه مؤسسات القطاع الخاص فيما يتعلق بتأثير تكنولوجيات معينة على البيئة وتقدير المخاطرة التي تتصف بها .

٤٣ - وأعرب ممثل أحد البلدان المتقدمة النمو عن تأييده للرأي المعرب عنه في تقرير الامين العام والقائل بأن لنظم البراءات الوطنية تأثيرها الكبير على نقل التكنولوجيات السليمة بيئيا وتطبيقها . على أنه شدد على الحاجة لتوفير الحماية المناسبة لحقوق الملكية الثقافية وأكد أن النقل الحقيقي للتكنولوجيا يأتي نتيجة التعاون الوثيق بين المؤسسات . وذكر أن حكومته قد التزمت بمبلغ يقارب ٢,٢ بليون من دولارات الولايات المتحدة للمساعدات الثنائية والمتعددة الأطراف في هذا الميدان خلال فترة ١٩٨٩-١٩٩١ . كما أبلغ اللجنة عن تشكيل اتحاد للمنظمات الاقتصادية في اليابان وهو ميثاق كايدانرين للبيئة العالمية . ويقدم الميثاق مبادئ توجيهية في ميدان حماية البيئة تطبقها الشركات اليابانية وفروعها . وأعرب ممثل أحد البلدان النامية عن الحاجة الى نظام خاص لحماية الملكية الفكرية يتيح الانتشار الدولي للتكنولوجيا السليمة بيئيا . وذكر عدد من الممثلين صراحة دور القطاع الخاص ودور القطاع العام ولاسيما فيما يتصل بمسؤولية القطاعين وقدرتهما على اتخاذ التدابير الرامية الى تحسين نقل التكنولوجيات الى البلدان النامية . وأبرز ممثل أحد البلدان النامية الحاجة الى اتخاذ الخطوات اللازمة لاستحداث تكنولوجيات متاحة للجميع عن طريق إعانات تقدمها البلدان المتقدمة النمو ومن خلال سياسات التسعير التفضيلي لدى المؤسسات التجارية وتحديد مدة البراءات الخاصة بالبيئة مع إعفاء البلدان النامية من عنصر المدة بحيث لا يسري مفعول التزاماتها بموجب الاتفاقات الدولية المعنية إلا بعد انتهاء مدة البراءات .

٤٤ - وأشار كثير من الممثلين الى أهمية التوصل الى المعلومات الخاصة بالتكنولوجيات السليمة بيئيا وأهمية القدرة على الاستفادة بصورة فعالة من هذه المعلومات . وفي هذا الصدد ذكر الممثلون أن من الواضح أن عدم توفر المعلومات المستكملة حول ما يوجد من تكنولوجيات سليمة بيئيا إنما يعيق انتشار تلك التكنولوجيات المتوفرة بالفعل . وأعرب عدة ممثلين عن تأييدهم للحاجة إلى إنشاء قاعدة بيانات دولية لا تكتفي بتقديم معلومات عن التكنولوجيات السليمة بيئيا بل تتجاوز ذلك فتقدم المعلومات عن التوزيع العالمي للتكنولوجيات الضارة بيئيا . وينبغي أن تراعي قاعدة البيانات هذه الآثار المترتبة على حقوق الملكية الفكرية .

٤٥ - وذكر عدة ممثلين أن البلدان النامية لم تتمكن من المشاركة في مشاريع البحث والتطوير المتعلقة بالتكنولوجيات السليمة بيئيا بالتكنولوجيات السليمة بيئيا لأنه تعين عليها أن تواجه أولا الأولويات التي تشمل الحاجات الأساسية لمواطنيها . وشدّد العديد من الممثلين على أهمية تشجيع عمليات المشاركة بين البلدان المتقدمة النمو

والبلدان النامية في مجال البحث والتطوير المتعلقين بالتكنولوجيات السليمة بيئيا الموجهة نحو التطوير وليس نحو الاستراتيجيات السوقية فقط . وأيدوا تأييدا كاملا الملاحظات الواردة في التقرير فيما يتعلق بهذه المسألة ، وخاصة الرأي القائل إن التعاون المتعدد الأطراف يتميز بأنه يحقق اتصال الشركاء الأضعف والأفقر بالوسط العلمي والتكنولوجي الدولي .

٤٦ - وأشار عدة ممثلين الى الاقتراحات الهامة الواردة في التقرير فيما يتعلق بإنشاء شبكة تعاونية لمراكز البحث الدولية تعني بالتكنولوجيات السليمة بيئيا . وينبغي أن تستند شبكة من هذا القبيل أساسا الى مراكز البحث والتطوير والبيان العملي الاقليمية القائمة التي يجب تعزيزها . وينبغي ربط هذه المراكز الاقليمية بالمؤسسات الوطنية .

٤٧ - وفي سياق التعاون الاقليمي في مجال البحث والتطوير ، أبلغ ممثل بلد من بلدان أمريكا اللاتينية اللجنة الحكومية الدولية بمبادرة تعرف ببرنامج بوليفار وتستهدف وضع استراتيجية اقليمية للابتكار التكنولوجي لتعزيز التكامل بين بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وزيادة قدرتها على التنافس الصناعي في سياق بيئي . ومن شأن برنامج من ذلك القبيل أن يشجع التعاون العلمي والتكنولوجي والصناعي بين الشركات التجارية ومراكز البحث في المنطقة بهدف رفع انتاجية الصناعات والاقتصادات الوطنية وزيادة قدرتها على التنافس .

٤٨ - وشكر ممثل هولندا ، الذي تكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ، مركز تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية للتقرير الشامل الذي قدمه عن الموضوع الفني . وشدّد على أهمية النهج المتمثل في "التفكير عالميا والعمل محليا" والذي يمثل ربما حتى الآن أنسب نهج بالنسبة للجزء المتقدم النمو من العالم بما في ذلك أوروبا الشرقية . ويمكن أن يكون لتطبيقات التكنولوجيا ليس فقط حد أدنى من الآثار البيئية الضارة على الصعيد العالمي بل قد يكون لها أيضا أثر مفيد على البيئة العالمية . وينبغي توجيه النظر أيضا الى تشجيع استخدام التكنولوجيات الهادفة الى حماية البيئة المحلية .

٤٩ - وواصل التعليق على تقرير الأمين العام ، فأشار الى أن التقرير يتغاضى عن أية امكانية لتعبئة موارد مالية داخلية . واستدرك قائلا إن البلدان النامية لا تواجه كلها وضعا من ذلك القبيل حيث يمكن أن تدخل إعادة تنظيم أولويات الميزانية

في بعض تلك البلدان تحسينات على أحوالها المالية . والاتحاد الاوروبي والدول الاعضاء فيه تقر بشكل تام الحاجة الى حشد المزيد من الدعم التمويلي لذلك الغرض من قبل المجتمع الدولي .

٥٠ - وذكر أيضا أن التنظيمات المتعلقة بتصدير التكنولوجيات الضارة بيئيا ينبغي أن تتفادى وضع نظام مزدوج المعايير يستخدم مقاييس مختلفة على تطبيق تلك التكنولوجيات محليا من ناحية وتصديرها من ناحية أخرى . وقد شدّد المؤتمر الصناعي العالمي المعني بادارة البيئة والمجلس التجاري للتنمية القابلة للادامة على مسؤولية المجتمع التجاري الدولي والبلدان المستفيدة فيما يتعلق بتلك التنظيمات . وأعرب عن شكوكه فيما يتعلق بالفائدة من إنشاء مصرف بيانات آخر مثلما اقترح ذلك ممثلو بلدان أخرى بالنظر الى قواعد البيانات القائمة التي يديرها برنامج الأمم المتحدة للبيئة . وتساءل أيضا الى أي حد يمكن اعتبار حقوق الملكية الدولية حاجزا يعرقل نقل التكنولوجيا مثلما ذكر ذلك في التقرير .

٥١ - وفيما يتعلق بالموضوع الفني للدورة الثانية عشرة للجنة الحكومية الدولية التي ستعقد في عام ١٩٩٣ ، قدمت أثناء المناقشة ثلاثة مقترحات هي : "طرق ووسائل تنفيذ قرارات مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في ميدان العلم والتكنولوجيا" و "تسخير العلم والتكنولوجيا لتحقيق التكامل بين المناطق النامية وزيادة قدرتها على التنافس الصناعي" و "تقييم التكنولوجيا في مجال تحويل التكنولوجيا العسكرية للأغراض السلمية" .

٥٢ - وأبرز ممثل منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة أهمية الوصول الى المعارف الجديدة . وأضاف أن أصحاب التكنولوجيات الجديدة غالبا ما يملّون قواعد اللعبة . وقال إنه يتعين على المجتمع الدولي ، لكي يكون العلم عالميا ، أن يقترح حلولا ترضي جميع البلدان . بالاضافة الى ذلك شدّد على الحاجة الى تعزيز برامج التشبيك في المناطق وتشجيع مراكز الجودة في التعاون فيما بين بلدان الجنوب وبين بلدان الشمال وبلدان الجنوب ، وتشجيع الأبحاث الأساسية في شتى الميادين المتصلة بالبيئة ، واستحداث نظم وطنية للتعليم العالي والتدريب في مجال العلم والتكنولوجيا .

٥٣ - وأشار ممثل منظمة العمل الدولية الى أن فهم العلاقات بين التنمية والبيئة ما زال في طوره الأول ؛ والى أن الخبرات في مجال السياسة العامة محدودة وأن الأدلة

التجريبية مقتصرة الى حد كبير على بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي واقترح ، من أجل استمرار استخدام الموارد الطبيعية على الأمد الطويل ، منح الأفضلية لتدابير السياسة العامة التي تعتمد على الحوافز السوقية . وأشار المسألة المتعلقة بنوع السياسات العامة اللازمة لتفادي الآثار الضارة بالنسبة للعمالة والناتجة عن التدهور البيئي مثل الهجرة غير الطوعية بسبب فساد التربة وتآكلها ، وازالة الأحراج والتصحر .

٥٤ - وأشار ممثل اللجنة الاقتصادية لافريقيا في بيانه الى المشاكل الاجتماعية والاقتصادية الخطيرة التي تواجهها المنطقة الافريقية والتي تؤثر على ادراج مسألة حماية البيئة في السياسات الإنمائية . وأوضح أن المشغل الرئيسي بالنسبة للبلدان الافريقية في الوقت الحاضر هو ايجاد طرق ووسائل للبقاء ، مستخدمة أية تكنولوجيا تستطيع الحصول عليها تكون بثمن تستطيع تحمله . وشدّد على الحاجة الى تعزيز الهياكل الأساسية المحلية بما في ذلك قطاع البحث والتطوير بغية تحسين امكانيات استخدام التكنولوجيا وتفادي "هجرة الأدمغة" . وأبرز أن التعاون في المنطقة الافريقية في مجال البحث والتطوير يستوجب استخدام الآليات والمؤسسات القائمة لذلك التعاون . ولخص الخصائص الأساسية لمشاركة البلدان الافريقية في التعاون الدولي في مجال البحث والتطوير المتعلقين بالتكنولوجيات السليمة بيئيا والنقل الفعال لتلك التكنولوجيات الى البلدان الافريقية .

٥٥ - وقال ممثل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ إنه يؤيد زخم الآراء الواردة في تقرير الأمين العام . وأضاف أنها تستخدم كأساس عملي للتطوير في المستقبل . وأوضح أن البيئة الفيزيائية الحيوية في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ما زالت في تدهور في حين تحسنت الحالة السياسية . وقال إن عدد السكان في ازدياد وما زالت أغلبيتهم تعتمد مباشرة على البيئة لكسب الرزق . ولذلك فإن الاستنفاد السريع للبيئة يعد مصدر قلق كبير .

٥٦ - وقد تجاوز النمو الاقتصادي للمنطقة نمو أية منطقة أخرى من المناطق النامية في العالم . ويعود جزء هام من ذلك النمو لعملية التصنيع السريعة . وقد أسفر ذلك النمو عن عدد من المشاكل البيئية بما في ذلك ارتفاع معدل تلوث الهواء وانخفاض القدرة على مواجهة ذلك . وقال إن من الضروري ، اذا أريد أن تتمتع الأجيال المقبلة بنوعية حياة أفضل ، استحداث أساليب فعالة لحفظ البيئة وعكس اتجاه التدهور الذي حدث بالفعل مع السعي الى تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية .

٥٧ - وبالنسبة لكثير من البلدان النامية ولا سيما البلدان ذات الاقتصادات الاقل نموا والجزرية توجد حاجة الى سياسات محلية وهياكل أساسية من المؤسسات ، فضلا عن الحاجة الى القوى البشرية الماهرة والتكنولوجيات ذات الصلة وموارد مالية كبيرة حتى يمكن التصدي للمشاكل البيئية والمحلية على السواء . وتعاني كثير من البلدان النامية من نقص فظيع في جميع هذه التسهيلات . لذلك فإن الوصول الى التكنولوجيات البيئية محدود أو معدوم وهذه البلدان في حاجة الى تزود ، من شكل من أشكال التعاون على الصعيد الإقليمي ودون الإقليمي والعالمي ، بموارد مالية ومعلومات مناسبة عن الاشياء الموجودة وتكلفتها ومكان وجودها ، حتى يتسنى تعزيز القدرات الوطنية والإقليمية اللازمة للنهوض بالتنمية السليمة بيئيا والقابلة للإدامة .

٥٨ - وقد اتخذت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ خطوات أولية في الاتجاه المذكور أعلاه ، عن طريق القيام ، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومصرف التنمية الآسيوي وحكومة تايلند ، بتنظيم مؤتمر للبيئة والتنمية في بانكوك في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٠ . وقد تضمن هذا المؤتمر في نفس الوقت إقامة معرض للتكنولوجيات السليمة بيئيا "كلينتك ١٩٩٠" وندوة إعلامية للمنظمات غير الحكومية بشأن وضع الاتصالات في خدمة البيئة . وأصدر المؤتمر إعلانا مؤلفا من ٣٢ فقرة بشأن التنمية القابلة للإدامة والسليمة بيئيا ، يؤكد التزام بلدان منطقة آسيا والمحيط الهادئ باتباع نهج متكامل إزاء البيئة والتنمية . وتمت الموافقة مع استراتيجية إقليمية لتحقيق تنمية قابلة للإدامة وسليمة بيئيا ، كما أعدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ مدخلا إقليميا شاملا مساعدة منها في الأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية المقرر عقده في البرازيل في عام ١٩٩٢ .

٥٩ - وقال ممثل اتحاد الرابطات التقنية الدولية إن منظمته هيئة غير حكومية تضم ٣٦ رابطة تقنية دولية . وأوضح أن الاتحاد شكّل في السنة الماضية لجنة تنفيذية مشتركة مع الاتحاد العالمي لمنظمات الهندسة للنظر في البرامج التكنولوجية البيئية لحماية البيئة والتخفيف من حدة آثار المخاطر الطبيعية . وقد أولت اهتماما خاصا لتعزيز المساهمات الهندسية في العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية (التسعينات) (قرار الجمعية العامة ٤٤/٢٣٦) .

٦٠ - وقال إن عمليات المشاركة في تنفيذ البرامج التي أبرزها التقرير قيّمة . ويمكن أن تؤدي الشبكة المقترحة لمراكز البحث الدولية الى إنشاء شبكة عالمية من

تلك المراكز ، يمكن أن تعرف بالفريق الاستشاري المعني بالبحوث الدولية المتعلقة بالتكنولوجيات السليمة بيئيا . وينبغي تشجيع تلك الفكرة بصورة جدية حيث يمكن أن تكون المجتمعات الهندسية والتقنية من الشركاء القيمين .

٦١ - وشدّد ممثل الرابطة الدولية لتقييم الاثر ، وهي منظمة غير حكومية ، على أهمية تطبيق منهجية تقييم الاثر ، بما في ذلك التكهن والتقييم التكنولوجيين ، يدعمها تقدير الاثر ، بغية وضع اسقاطات ليس فقط للمستقبل الاكثر احتمالا بل أيضا للمستقبل الاكثر استصوابا . وقال إن تلك العملية "قيمة مضافة" تتطلب مشاركة فعالة من قبل صانعي السياسة والجمهور على حد سواء وأوضح أن الرابطة قد تأسست في عام ١٩٨١ للجمع بين الباحثين والممارسين والمستخدمين للتكنولوجيا . والاثر البيئي والاثر الاجتماعي وتقييم المخاطر وغير ذلك من التخصصات .

٦٢ - وقال ممثل مركز بنغلاديش للدراسات المتقدمة ان مفاهيم الاقتصاد والبيئة في بلده تكمل كل منها الاخرى . وكثير من الكوارث الإيكولوجية والمتعلقة بالموارد البيئية التي تهدد العالم حاليا هي نتيجة ما يسمى بالتنمية المنشطة عن طريق العلم والتكنولوجيا ولقد وصلنا إلى نقطة يتزايد فيها الشك في إمكانية دوام الكوكب نفسه .

٦٣ - ولاحظ أن التنمية القابلة للإدامة هي حتى الآن أكثر اصطلاحات التسعينات استخداما أو تعرضا لسوء الاستخدام . والنظريات المتعلقة بالتنمية القابلة للإدامة والتي نشأت تحت رعاية الامم المتحدة تستحق الإعجاب بدرجة كبيرة ، ولكن ما دامت معظم المشاكل الملحة للبلدان النامية لا تعالج فجميع الوعود جوفاء . وقال إنه هو نفسه ينتمي إلى بلد يعيش "تحت مستوى الكفاف" مع إيكولوجيا "مجهدة" . وقد كان مؤخرا بتحديد سيناريو معقول يمكن تحقيقه لعالم ذي مناخ مختلف بدرجة كبيرة في عام ٢٠٥٠ وقد انتهي إلى أنه دون اشتراك شامل في البرامج الرامية إلى تفادي كارثة بيئية واقتصادية وتغير جذري في أساليب الحياة ، ولا سيما في البلدان المتقدمة النمو ، لا يمكن تحقيق مجتمع من هذا القبيل .

٦٤ - واستطرد قائلا إنه إذا أريد العلم والتنمية أن يحدثا تحولا في البلدان النامية فيجب أن يكون هناك إعادة لترتيب الأولويات وإعادة ضبط لمركز الاهتمام . وفي القرون الماضية كانت هناك زيادة صافية في تدفق الثروة من الجنوب إلى الشمال ، بينما ما فتئ تدفق التكنولوجيا من الشمال إلى الجنوب مقيدا وكان هذا التدفق المقيد راجعا إلى قدرة الجنوب على استخدام المعلومات ذات الصلة . ومع ذلك يجب بذل

الجهود حاليا لعكس اتجاه هذا التدفق . ويجب أن يكون هناك تدفق للمعلومات والتكنولوجيات من الشمال إلى الجنوب دون عائق . وتقبل الشمال لمسؤوليته الادبية هو شرط أساسي لتحقيق هذا التدفق .

٦٥ - واسترسل قائلا إنه في أفقر بلدان العالم لا يمكن فصل البيئة والاقتصاد عن البقاء . والموارد الشحيحة التي أُستغلت بشكل منسق لمدة قرون تقع الآن تحت ضغوط تتمثل في إزالة الاحراج والإفراط في صيد الاسماك على سبيل المثال مما يجعلها مهددة بالنفاذ تماما . والتنمية لتلبية احتياجات القلة تحرم الكثرة من الادوات الاساسية للبقاء . وقد اعتمدت أفقر البلدان في كثير من الاحيان على أكثر النظم ضعفا . وقال إن مما يسره أن اللجنة الحكومية قد جعلت بقاء هذه البلدان مسألة ذات أولوية .

جيم - تمويل تسخير العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية

(البند ٤ من جدول الاعمال)

٦٦ - عرض الموظف المسؤول في مركز تسخير العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية هذا البند من جدول الاعمال والوثيقة A/CN.11/1991/3 . وأشار إلى الاتفاق الذي تم التوصل إليه أثناء مؤتمر فيينا في عام ١٩٧٩ بشأن إنشاء جهاز تمويل طويل الاجل يملك مقومات الاستمرار الذاتي ، وإلى فشل المفاوضات الحكومية الدولية طوال عقد تقريبا في إنشاء هذا الجهاز . وقال إن القرار الذي اتخذته اللجنة قبل أربع سنوات بنقل صندوق تسخير العلم والتكنولوجيا إلى برنامج الامم المتحدة الإنمائي كان على أمل أن يزيد الدعم من الجهات المانحة . وغير أنه كما جاء ضمنا في قرار الجمعية العامة ١٤/٤٤ ، لم يعد ممكنا على ما يبدو إنشاء صندوق وحيد مستقل متعدد الاطراف يملك مقومات الاستمرار الذاتي على أساس متواصل . ومن هذا السياق طلبت الجمعية العامة في قرارها ١٤/٤٤ دراسة إمكانية تنظيم تجميع للموارد . وحقيقة غير أنه رغم بروز مفهوم بناء القدرات الذاتية كهدف إنمائي رئيسي ، فإن الحالة الراهنة تتمثل في كون مصادر تمويل العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية عموما وبناء هذه القدرة خصوصا مبعثرة ومجزأة ، وهذا ما جعل المجتمع الدولي عاجزا عن اعطاء زخم لهذه العملية الحاسمة .

٦٧ - ومضى قائلا إن الحاجة واضحة إلى أفكار جديدة بطريقة تمويل حاجات البلدان النامية من العلم والتكنولوجيا ، وخصوصا لبناء القدرات الذاتية ورأى أن معظم

الموارد ينبغي أن يظل آتيا من مصادر محلية ، وأن هذا يقتضي من البلدان النامية إجراء عمليات تكيف مناسبة في السياسة العامة ، لاسيما بتشجيع القطاع الخاص على الاشتراك في ذلك عن طريق تقديم حوافز ضريبية وغيرها . ولاحظ أن الموارد الثنائية تمثل الجزء الاكبر من الدعم الوطني للعلم والتكنولوجيا ، وأن هذه الموارد ينبغي أن تكون موجهة بشكل مباشر أكثر نحو بناء القدرات الذاتية . أما الموارد المتعددة الاطراف فهي رغم كونها متواضعة نسبيا هامة وحفازة وتوفر قناةً هامة لتأمين الوصول إلى التكنولوجيات الحديثة . كما رأى أن الدعم المتعدد الاطراف للعلم والتكنولوجيات الجديدة موزع ، وأنه نظرا إلى طبيعة العلم والتكنولوجيا وإلى التعددية داخل الامم المتحدة وخارجها ، لم يعد من الممكن أو من المستصوب مواصلة الجهود لتوحيد جميع هذه الموارد . وأشار إلى أنه من الضروري بصورة مماثلة توفير مجموعة أكبر وأكثر تنظيما من الاموال لدعم بناء القدرات الذاتية في البلدان النامية .

٦٨ - وعملا بالتوجيهات الواردة في قرار الجمعية العامة ١٤/٤٤ ، وضع المركز بمساعدة اللجنة الاستشارية المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية بعض الافكار الاولية بشأن الطرق والوسائل التي يمكن بها تنظيم عملية حشد الموارد . وترد هذه الافكار في تقرير الامين العام . ويواصل المركز عمله في هذا الصدد بالتعاون مع هيئات أخرى للتمويل مثل الوكالة السويدية للتعاون في البحوث مع البلدان النامية . وسيواصل المركز استنادا إلى القرار الذي ستتخذه اللجنة هذا العمل وسيتشاور مع هيئات التمويل الثنائية والمتعددة الاطراف الاخرى ، وسيعد مخططا أكثر إحكاما وتفصيلا . بيد أنه توجد بوادر مشجعة على زيادة استجابة الجهات المانحة لبعض هذه الافكار ، كما اتضح من تقرير أصدرته مؤخرا منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي عن اجتماع لخبراء العلم والتكنولوجيا . وباستطاعة اللجنة الحكومية الدولية أن تقدم ما يلزم من دافع سياسي وتوجيه فني لتعزيز هذه العملية .

٦٩ - وأشار ممثل صندوق الامم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية في بيانه إلى التغيرات في وضع الصندوق منذ عام ١٩٨٩ ، وإلى مجالات الاولوية في عمله ، وإلى أحدث تطورات الحالة والاحتمالات في المستقبل . وقال إن هناك مشكلة كبرى ظهرت منذ مؤتمر فيينا هي الهوة الفاصلة بين الحقائق القاسية والتوقعات الكبيرة . وقد استطاع الصندوق إقامة علاقة عمل وثيقة بالمركز ، وأمكن بتوحيد أنشطته مع الصندوق الدائر لاستكشاف الموارد الطبيعية توفير نحو ٤٠ في المائة من التكاليف الإدارية ، مما خفض النفقات العامة إلى ١١ في المائة . وكانت مجالات الاولوية الخمسة التي اختارها الصندوق هي سياسة العلم والتكنولوجيا ومنها إدارة التكنولوجيا ؛

والابتكار والأعمال الحرة في مجال التكنولوجيا ؛ والمعلومات التكنولوجية ؛ ومراقبة الجودة ؛ ومصادر الطاقة الجديدة والمتجددة . ويعمل الصندوق أيضا لمركز تنسيق شؤون الطاقة في البرنامج الإنمائي بتمويل من منظمة البلدان المصدرة للنفط (الأوبك) . وساهمت البلدان النامية بجميع الموارد الأساسية اللازمة رغم أن ثلاثة أرباع موارد الصندوق أتت من مساهمات ليست مخصصة للأنشطة الأساسية ويتراوح مجموعها بين ٨ و ١٠ ملايين دولار سنويا . أما عن المستقبل فقال إن الحاجة واضحة إلى تمويل صريح لأنشطة العلم والتكنولوجيا ، وتستحق الفكرة التي طرحها تقرير الأمين العام عن حشد الموارد تأييدا وتنفيذا .

٧٠ - وذكر عدة ممثلين أن تقرير الأمين العام عن هذا الموضوع كان رفيع المستوى وتحليليا وتطلعيا . فقد استقصى الاحتمالات والبدائل ، وطرح أساسا ملموسا ومضمونيا للتداول في اللجنة ، غير أن التمويل الكافي هو المحك الحقيقي في النهاية لمدى الالتزام بالعلم والتكنولوجيا . وقالوا إنه توجد الآن فرصة لتجميع "كتلة حرجة" من الموارد لتمويل العلم والتكنولوجيا . ورأوا ادخال مفهوم بناء القدرات الذاتية في سياسات التكييف القطاعي لصندوق النقد الدولي وهيئات أخرى ، لأن سياسات التكيف حاليا ضارة بعملية بناء القدرة الذاتية في بعض البلدان النامية . والواضح أن التوقعات العالية من مؤتمر فيينا بشأن إنشاء صندوق كبير يملك مقومات الاستمرار الذاتي لم تتحقق ولا يرجح أن تتحقق في المستقبل القريب .

٧١ - واتفق عدة ممثلين مع ما انتهى إليه تقرير الأمين العام وهو أن أي مصدر ثنائي أو متعدد الأطراف لا يستطيع بمفرده ملء الفراغ الحالي ، وأنه لا يمكن في ضوء تضعضع الموارد حاليا تعبئة مجموعة حاسمة من الموارد إلاّ بتجميع الأموال من جهات مانحة متشابهة في التفكير . وقالوا إن تجميع الموارد بشكل منظم عامل حاسم في مواجهة تحديات التشجيع على بناء قدرة ذاتية في العلم والتكنولوجيا للبلدان النامية . ودعا ممثل بلد نام إلى النظر في إمكانية تجميع من هذا القبيل يتولى مهمة الصندوق الدائر بحيث يشتري التكنولوجيات وخصوصا في القطاع العام من البلدان المتقدمة النمو ، ويبيعها إلى البلدان النامية ، ثم يسترد النفقات ويستخدمها في أنشطة مقبلة . وأشار إلى لزوم التعاون سواء بين الشمال والجنوب أو بين الجنوب والجنوب ، لاسيما التعاون الاقليمي . كما رأى أن صناديق رؤوس أموال المشاريع التجارية سبيل آخر لتمويل العلم والتكنولوجيا . وقد ذكر تقرير أخير لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أن المساعدة المقدمة إلى البلدان النامية في عام ١٩٩٠ قد هبطت في الواقع بمقدار النصف ، وهذا يقارب ٥ في المائة من

المصروفات العسكرية لهذه البلدان . وذكر أن الجهود المحلية لتمويل العلم والتكنولوجيا ، وخصوصا بناء القدرة الذاتية ، ليست كافية في حد ذاتها دون دعم مالي خارجي قوي .

٧٢ - وقدم عدة ممثلين للبلدان النامية التعليقات الاخرى التالية . إن حشد موارد مالية كافية للعلم والتكنولوجيا هو أحد التحديات الرئيسية التي تواجه المجتمعات الدولية في الوقت الحاضر . ونظرا إلى أن صندوق الامم المتحدة لم يستطع جذب القدر اللازم من الموارد الاساسية ، فمن الاهمية بمكان استكشاف السبل الاخرى المبشرة بالخير . والقيود المالية الراهنة التي يواجهها كثير من البلدان النامية تفاقم إلى حد كبير فجوة العلم والتكنولوجيا بينها وبين البلدان المتقدمة النمو . وعلى ذلك فمن المحتم السعي إلى تحقيق تجميع أكثر فاعلية للموارد من منظومة الامم المتحدة ومن غيرها من المصادر المتعددة الاطراف والإقليمية والثنائية الاطراف . وكما أشير في تقرير الامين العام من المهم خلال السعي إلى وضع مفهوم مالي جديد عدم إغفال الدروس المستفادة من الماضي فيما يتعلق بصندوق الامم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية . ومبدأ الدعم الشامل ، ولا سيما عندما يشمل جميع البلدان المانحة الرئيسية هو من الاهمية بمكان ، وكذلك أيضا الحاجة إلى تعزيز ثقة مجتمع المانحين عن طريق زيادة توضيح مركز اهتمام مختلف البرامج . ويلزم أن تراعى أيضا المزالق الاخرى الموجزة في الفقرة ٥٠ من التقرير . وينبغي أن تركز الطريقة الجديدة لتمويل العلم والتكنولوجيا على بناء القدرات الذاتية على أساس معايير مقبولة لجميع الاطراف ومحددة بوضوح . وينبغي ضمان التنسيق الفعال بين البلدان المانحة وكذلك بين المؤسسات المتلقية .

٧٣ - ونظرا لاستمرار أزمة الديون وللتحويل الصافي للموارد من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة النمو ، فمن غير الواقعي حقا اعتبار البلدان النامية ، ولا سيما أقل البلدان نموا ، مسؤولة عن عدم القدرة على حشد الموارد المحلية لتنفيذ مفهوم بناء القدرات الذاتية الهام . فبالنسبة لمعظم تلك البلدان ، الإبقاء على مستوى من المعيشة على حد الكفاف هو كفاح يومي . والقليل الذي يمكن لهذه البلدان أن تفعله من أجل بناء القدرات الذاتية هو في حد ذاته تضحية كبيرة لا يمكن المضي فيها بجسارة إلا في وجود دليل واضح على أن هذه الموارد المحلية ستكملها مساعدة خارجية كافية . وبالرغم من أنه من الصحيح أن اشتراك أصحاب المصلحة على أوسع نطاق ممكن قد يسهّل تنفيذ سياسات العلم والتكنولوجيا ، فمن الضروري التشديد على أنه ما لم تكمل هذه الجهود إلى حد كبير بموارد خارجية ، فمن المرجح أن تعاني البلدان

النامية من مزيد من الإحباطات . وفي افريقيا ، وُضع ميثاق افريقي للمشاركة الشعبية في التنمية والتحول وأيدته الجمعية العامة في القرار ١٧٨/٤٥ جيم المؤرخ في ١٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ ، وأُعرب عن الأمل في أنه بالنسبة للمسائل المتعلقة بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ، سيوفر المجتمع الدولي المساعدة الضرورية . وبالنسبة لمعالجة أنشطة صندوق الأمم المتحدة كان سيكون من المفيد إذا استُخدمت درجة من تحديد للكميات . وسيكون من المفيد أيضا الإحاطة علما بمقدار الموارد المتوقع إنفاقها على المشاريع المدرجة في مرفق تقرير الأمين العام .

٧٤ - وأيد الممثلون المفهوم المالي الجديد تجميع الموارد . بالرغم من أن منظومة الأمم المتحدة ككل لم تكن ناجحة في اجتذاب موارد العلم والتكنولوجيا الضرورية ، فإن روح مؤتمر فيينا التي تجلت عن مفهوم "البرامج المحددة" لها منفعة مشتركة ومن شأنها أن تحقق استخدام الموارد الشحيحة على الوجه الأمثل . وكثيرا ما أدى الفصل التام إلى نقص الاستفادة ، والتبديد ، وإلى تدفق للموارد الخارجية لدعم أنشطة من الثابت أنها ليست لها أعلى الأولويات المحلية . كما أن توفير الموارد المحلية هو أيضا دليل على الالتزام الراسخ من جانب البلدان المتلقية ، ويمكن أن يعطي بدوره المانحين الخارجيين إشعارا مشجعا بأن المساعدة الإنمائية ذات مغزى وموجهة نحو الهدف . وفي الترتيب الجديد المقترح لتمويل العلم والتكنولوجيا ، ينبغي معاملة أقل البلدان نموا بشكل مختلف وينبغي أن يكفي بالنسبة لها أن تقدم مساهمة داخلية اسمية ، أو لا تقدم أية مساهمة على الإطلاق . وينبغي للمانحين الخارجيين أن يكونوا أقل تشديدا على معاييرهم الخاصة بالنسبة للمساعدة وأكثر استجابة للمشاريع ذات الأولوية في البلدان المتلقية . وكما اقتُرح في تقرير الأمين العام ، ينبغي أن يُحث البنك الدولي على أن ينظر إلى تقديمه الدعم لجهود البلدان النامية لتعزيز قدراتها الذاتية في مجال العلم والتكنولوجيا على أنه أحد العناصر الأساسية لسياساته . وينبغي أن ينطبق ذلك أيضا على المصارف الإقليمية للتنمية . وينبغي لممثلي البلدان النامية في مجالس إدارة هذه المصارف اقتراح تحول من هذا القبيل في السياسة ، والقيام بدور رائد في بيان الأولوية العالية المعطاة للعلم والتكنولوجيا ، وتأكيد استعدادهم لعمل التعديلات المناسبة بشأن تخصيص الموارد . والجهود التي يبذلها صندوق الأمم المتحدة ، في مواجهة القيود المالية ، لتعزيز قدرة العلم والتكنولوجيا في البلدان النامية هي أمر يستحق الثناء . ومما يثير الامتنان أن المركز والصندوق يعملان جنبا إلى جنب بشكل وثيق لدعم بناء القدرات الذاتية في مجال العلم والتكنولوجيا ، وهو أمر ذو أهمية حاسمة بالنسبة للتنمية الطويلة الأجل القابلة للإدامة للبلدان النامية .

٧٥ - وذكر ممثل أحد البلدان المتقدمة النمو أنه بالرغم من أن المعونة الثنائية الأطراف تشكل جزءا رئيسيا من المساعدة الخارجية وأنها ستستمر على هذا النحو في المستقبل ، فمن غير المرجح أن تتجاوز المعونة المتعددة الأطراف المستويات الراهنة . ومن الضروري اتباع نهج أكثر واقعية فيما يتعلق بتنسيق المعونة ككل . وإضافة إلى المشاورات المعتادة بين المانحين والمتلقين ، فإن الاقتراح المنادي بإنشاء رابطة غير رسمية للمانحين لحشد تجميع الموارد لبناء القدرات الذاتية هو أمر يستحق الدراسة . وهناك أيضا إدراك متزايد في مجتمع المانحين للحاجة إلى تنسيق المعونة ، وتحول استراتيجي نحو بناء القدرات على النحو الذي يظهر في تقرير لاجتماع عقدته مؤخرا منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن العلم والتكنولوجيا .

دال - تقييم أثر أنشطة منظومة الأمم المتحدة في تعزيز بناء القدرات الذاتية في البلدان النامية في مجال العلم والتكنولوجيا

(البند ٥ من جدول الأعمال)

٧٦ - عرض الموظف المسؤول عن مركز تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية الوثيقتين (A/CN.11/1991/4 و A/CN.11/1991/CRP.1) ، الواردتين في إطار هذا البند من جدول الأعمال . وذكر أن المهمة الرئيسية الماثلة منذ انعقاد مؤتمر فيينا في عام ١٩٧٩ هي تدوين مفهوم بناء القدرات الذاتية في مجال العلم والتكنولوجيا ، الذي يمثل حجر الزاوية في برنامج عمل فيينا لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ، ووضع هذا المفهوم موضع التنفيذ في سياق الخصائص التي تنفرد بها البلدان كل على حدة ، من أجل التمييز بين أنشطة العلم والتكنولوجيا العامة التي تندرج ، في المقام الأول ، تحت قطاعات مثل الزراعة والصناعة وبين تلك التي يمكن اعتبارها أنشطة تساهم مباشرة في تلك العملية المعقدة . واللجنة الاستشارية المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية إذ عالجت هذا الموضوع ، وقدمت مساهمات هامة في تعريف ووضع المفهوم ، تواصل أعمالها بغية الخروج بمعايير تطبيقية أكثر تحديدا .

٧٧ - ومضى قائلا إن فرقة العمل المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية والتابعة للجنة التنسيق الإدارية قد بادرت ، في بلدان نامية مختارة ، ببرامج تدريبية يتولى المركز تنفيذها حاليا . فبالإضافة الى الأردن وتايلند

وجمهورية تنزانيا المتحدة ونيبال ، حيث توجد هذه البرامج قيد التنفيذ بالفعل ، وقع الاختيار على ستة بلدان أخرى لتنفذ فيها برامج تدريبية مماثلة بدعم من صندوق استئماني توفره حكومة المانيا من خلال صندوق الامم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية . وسيُجرى تقييم شامل لهذه الانشطة في أوائل عام ١٩٩٣ ، يتبعه عقد حلقة عمل يشارك فيها ممثلو البلدان ومنظومة الامم المتحدة ومختلف الخبراء . وعندئذ سيخرج المركز بدليل تفصيلي "للتعليمات والإرشادات العملية" لصالح البلدان النامية الاخرى . وقد اعتمد المركز نهجا ذا شقين عند إعداد مساهمته المقدمة الى اللجنة الحكومية الدولية المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية ، يشتمل على الاضطلاع بتقييمات للاثر في سياق بلدان محددة عن طريق البعثات المشتركة بين الوكالات ، والشروع في عملية أكثر تنظيما وأوسع نطاقا عن طريق اللجنة الاستشارية . وموجز الردود التي وردت ، تمشيا مع الاعتبارات التي وضعتها اللجنة الاستشارية ، من مختلف مؤسسات منظومة الامم المتحدة أتيحت للجنة الحكومية الدولية في شكل ورقة غرفة اجتماع .

٧٨ - وقال أحد الممثلين إن بلده من الدول القليلة المحظوظة التي تفيد من مشاريع القدرات الذاتية . وأكد أن البرامج جديرة بأن تنال التأييد القوي من المجتمع الدولي بأسره . وذكر أن أهداف الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الإنمائي الرابع لن تتحقق في ميدان تسخير العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية فيما يتصل بتحديث وتحويل القطاعين الصناعي والزراعي ، إذا لم تتوج تلك البرامج الحالية بأن تصبح برامج قابلة للتنفيذ .

٧٩ - وأكد أن تقرير المركز ، ولئن أقر ببعض أوجه الضعف المحددة في البرامج ، فإن أوجه الضعف تلك لم تمس كل البلدان النامية . ولاحظ أن تقرير الامين العام تناول مسألة بناء القدرات الذاتية ، في حين تناول تقرير لجنة الجنوب "التحدي الذي يواجه الجنوب" ، مسألة القدرات المحلية . وقد أكد تقرير الامين العام أن القدرة الذاتية ليست هي نفس القدرة المحلية على إجراء البحوث ، كما أنها ليست مرادفة لبناء الهياكل الأساسية . وأضاف الممثل قائلا إن بناء القدرات الذاتية ، ولئن كان أمرا معقدا من الناحية المفاهيمية ، فإنه جوهري لتحقيق طفرة علمية وتكنولوجية في البلدان النامية . ونظرا لأن التقرير قد عزا الإخفاق في تنفيذ أهداف برنامج فيينا الى عدم توفر الوضوح في مفهوم القدرات الذاتية وفي تنفيذه ، فينبغي أن تقوم اللجنة الحكومية الدولية بتحليل هذا القول تحليلا دقيقا .

٨٠ - واختتم كلمته قائلا إن نقل التكنولوجيا من البلدان المتقدمة النمو الى البلدان النامية قد ووجه ، في السنوات الاخيرة ، بعدم توفر الرغبة ، عن إصرار ، من جانب البلدان المتقدمة النمو . ونظرا لأن عددا كبيرا من البلدان النامية لا يفتأ يكافح ، كما لاحظ التقرير ، في سبيل البقاء كمجتمعات في مرحلة ما قبل التصنيع ، فإنه لا يمكن المغالاة في التركيز على ضرورة توفر المساعدة الخارجية لتحقيق القدرة الذاتية الحقيقية . وفي هذا الصدد ، أعرب عن تقديره لبعثة الخبراء التي قامت مؤخرا بزيارة الى بلده ، بغرض تحديد برنامج للمساعدة التقنية في ميدان انتاج مواد البناء استنادا الى استراتيجية لنقل التكنولوجيا .

٨١ - وقال ممثل أحد البلدان المتقدمة النمو إن الحالة فيما يتعلق برصيد المعارف المتاح يمكن تحسينها عن طريق انشاء فروع محلية تابعة للشركات الدولية ، وعن طريق الواردات ، وإصدار التراخيص والمشاريع المشتركة ، واتفاقات التعاون ، واستئجار خدمات الخبراء . كما أن "القدرة الاستيعابية" تشير الى تطبيق تلك المعارف ، مما يتطلب قدرة إبداعية وابتكارية ، ويمكن تشجيعها عن طريق رسم سياسات حكومية ملائمة . وأيد الحجة القائلة بأنه يتوجب على البلدان النامية أن تعمل على تنمية قدرتها الاستيعابية ، أي المقدرة على الاختيار وعلى التطبيق وعلى التكيف . وهذه الحجة هي الموضوع الرئيسي في برنامج فيينا .

٨٢ - وأكد أن البلدان النامية يجب أن تأخذ بمفهوم بناء القدرات الذاتية العام في ضوء احتياجاتها المحددة في ميدان العلم والتكنولوجيا ، بما يعكس مركزها الداخلي الاجتماعي - الاقتصادي والسياسي - الجغرافي والثقافي ، فضلا عن المرحلة التي بلغتها من التنمية . ومن ثم فإن بناء القدرات الذاتية يمثل عملية ينفرد بها كل بلد على حدة ، وتتطلب مبادرة قوية تتخذها السلطات المختصة في جميع البلدان الراغبة في الشروع في عملية من هذا القبيل .

٨٣ - وأكد الممثل أن المركز يجب أن يعمل على توعية مجتمع المانحين الثنائيين والمتعددي الاطراف بأهمية قيام البلدان النامية ببناء القدرات الذاتية ، وأوصى بأن يشجع المركز السلطات المختصة في البلدان النامية على تحديد وتقدير احتياجاتها التكنولوجية وتخطيط مشاريع لبناء القدرات الذاتية .

٨٤ - وقال ممثل بلد متقدم النمو آخر إن وفده مازال يعلق أهمية رئيسية على بناء القدرات الذاتية في البلدان النامية . فتلك البلدان مازالت في وضع لا تستطيع معه

دعم عملية تقيم واختيار التكنولوجيات الملائمة بعدد كاف من الخبراء كما أنها تواجه نفس النقص في المجال المتزايد الاهمية المتعلق بتقييم أثر التكنولوجيات الجديدة على المجتمع والاقتصاد والبيئة . وقال إنه نظرا للخطر العالمي الذي يتهدد المناخ والموارد الإيكولوجية ، ينبغي ايلاء أهمية متزايدة لمسألة الاتساق البيئي للتكنولوجيات الجديدة . اذ أن البلدان التي تتوفر لديها قدرة كافية خاصة بها في هذا المجال هي وحدها التي سيكون في مقدورها ، على الأمد البعيد ، التوفيق بين المقتضيات التكنولوجية الحديثة وصون مواردها الطبيعية كأساس للنمو الاقتصادي المطرد وللوفاء بالاحتياجات الاساسية لمواطنيها . وذكر أنه يتفق مع الأمين العام بأن بناء القدرات الذاتية في مجال العلم والتكنولوجيا هو العنصر الحاسم للتنمية القابلة للادامة . وينبغي ايلاء النظر لذلك الموضوع على نطاق أوسع خلال الأعمال الاخرى التي سيضطلع بها المركز وفي سياق مؤتمر الامم المتحدة المرتقب المعني بالبيئة والتنمية المقرر عقده في عام ١٩٩٢ .

٨٥ - وقال ممثل أحد البلدان المتقدمة النمو إنه يتفق مع تقرير الأمين العام ، ولا سيما بشأن ضرورة توثيق تنسيق الأنشطة داخل منظومة الامم المتحدة . وأشاد بجهود اللجنة الاستشارية التي تعلق أهمية كبيرة على بناء القدرات الذاتية ، وأيد الاستنتاج القائل بأن أثر منظومة الامم المتحدة في تعزيز بناء القدرات الذاتية ينبغي أن يكون عالمي الطابع .

٨٦ - وقال إنه نظرا لأن المشاكل العالمية المترابطة تؤدي إلى احتياجات جديدة ، فإن التوفيق بين الأهداف والاغراض أمر حاسم . وبلا شك سيكون للتغييرات في المناخ السياسي أثر على التنمية العلمية والتكنولوجية . وفي ضوء أهمية التعاون المتعدد الأطراف بالنسبة لبناء القدرات الذاتية في البلدان النامية ، فهناك حاجة ملحة إلى البحث عن نهج جديدة في إعداد المنهجيات والمعايير المتعلقة بالتقييم . وأثنى على الأعمال التي تقوم بها اليونسكو في هذا الميدان وقال إنه يأمل في أن يقدم المركز مزيدا من المساهمة في الأعمال التي يجري تنفيذها . كما أنه يأمل في أن يزداد تحسن التعاون فيما بين أعضاء فرقة العمل التابعة للجنة التنسيق الإدارية .

٨٧ - وخلص ممثل منظمة العمل الدولية الى بعض الاستنتاجات بشأن بناء القدرات الذاتية استنادا إلى أعمال منظمته . وفيما يتعلق بتنمية الموارد البشرية ، قال إن بناء القدرات الذاتية يتضمن ثلاث مراحل متميزة هي رعاية المهارات الفردية ، وتجميع الأشخاص الذين تتوافر فيهم هذه المهارات في منظمات فعّالة ، واضافة الحماس والفرص

في تلك المهارات . وأشار إلى أن عملية بناء القدرات الذاتية تختلف وفقا لحجم البلد وكذلك من قطاع إلى قطاع . فالبلدان الصغيرة تواجه صعوبات شديدة في توسيع نطاق القدرة التكنولوجية وفي وضع وتنفيذ سياسات فعّالة فيما يتعلق بالتكنولوجيا . أما بالنسبة للفروق فيما بين القطاعات الاقتصادية ، فبناء القدرات الذاتية في القطاع الثانوي يمكن أن يكون محددا بالنسبة للمهام بينما لا يمكن قياس بناء القدرات الذاتية في القطاع من الدرجة الثالثة بتفوق تكنولوجيا ما . وفي الواقع انتهت دراسة حالة قامت بها منظمة العمل الدولية للقطاعات الثانوية إلى أنه بالاضافة إلى وسائل سياسات الاقتصاد الكلي ، تؤدي المؤسسات الحكومية وغير الحكومية على حد سواء دورا حاسما في تراكم القدرة التكنولوجية بمرور الزمن .

٨٨ - وذكر أن بناء القدرات الذاتية قد يشكل معضلة فيما يتعلق بالسياسات نظرا إلى أن القدرة التقنية القائمة تشكل موردا شحيحا يمكن استعماله إما لتوليد الناتج والعمالة الراهنه أو لانشاء قدرة تكنولوجية أكبر . وقال إن هذه المعضلة المتعلقة بالسياسة العامة قد تترجم إلى خيار بين زيادات صغيرة فورية في الناتج والعمالة ومكاسب أكبر كثيرا في المستقبل في كلا المجالين .

٨٩ - وقال ممثل أحد البلدان النامية إنه منذ اعتماد برنامج عمل فيينا لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية أخذت قيمة العلم والتكنولوجيا تكتسب أهمية خاصة ، كما اعترف بهما كعنصرين محددين بالغي الأهمية في أية خطة إنمائية . ومضى قائلا إن مركز الأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا في موقف فريد يسمح له بالاضطلاع بدور قيادي في تحقيق التنمية السريعة للموارد بغية تعزيز التقدم على الصعيد العالمي . ومضى فاستعرض الأنشطة في مجال العلم والتكنولوجيا وقال إن بلده ، كبقية البلدان النامية ، في حاجة ماسة إلى الحصول على التكنولوجيات المستحدثة في البلدان الصناعية . كما أن هناك حاجة ملحة للتوصل إلى اتفاق يؤدي إلى نقل التكنولوجيات إلى البلدان النامية .

٩٠ - وأردف قائلا إن هدف بلده هو إنشاء قدرات على التخطيط الاستراتيجي لتعزيز وتوجيه التنمية التكنولوجية والصناعية طويلة الأجل . بيد أنه لكي تنجح هذه الجهود هناك حاجة للدعم المستمر والمتواصل من قبل المركز وصندوق الأمم المتحدة لتمويل العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية . وأشار إلى الترتيبات المؤسسية التي يوفرها برنامج عمل فيينا فقال إنه يعتقد جازما أنه يجب أن يسمح للمركز بالحصول على الكتلة الحرجة من الموارد التي تشتد الحاجة إليها ، حتى يتسنى له أن ينهض بصورة

أفضل بالولاية التي خصته بها الجمعية العامة . وعلاوة على ذلك ينبغي أن يعزز المركز وسائر وكالات الأمم المتحدة ما يبذلونه من جهود لضمان مشاركة القطاع الخاص على نحو أنشط في الجهود الرامية لتعزيز القاعدة العلمية والتقنية في البلدان النامية .

هاء - أنشطة منظومة الأمم المتحدة في مجال تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ، بما فيها أنشطة مركز تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية واللجنة الاستشارية المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية

(البند ٦ من جدول الأعمال)

٩١ - قال الموظف المسؤول عن مركز تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في تقديمه إن البند يتناول الولاية الأصلية للجنة ، التي أناطتها بها الجمعية العامة لمساعدتها في مهمة رصد أنشطة وبرامج منظومة الأمم المتحدة في مجال تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية . والهدف النهائي لهذه المهمة هو تحسين نوعية استجابة المنظومة ، ككل ، إلى احتياجات الدول الأعضاء في مجال العلم والتكنولوجيا لأغراضالتنمية . واللجنة تدرك من خلال عملها في هذه المسألة الذي استغرق ما يزيد على عقد من الزمن ، أن مهمة التنسيق فيما بين الوكالات معقدة بسبب انتشار أنشطة العلم والتكنولوجيا في أرجاء المنظومة ، وبسبب وجود مجموعة معقدة من العلاقات المتداخلة فيما بين الهيئات الحكومية الدولية المعنية ، داخل الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة على السواء . بيد أنه ارتأى أن تقرير المدير العام عن التطورات والاتجاهات الجديدة في برامج وأنشطة منظومة الأمم المتحدة في مجال تسخير العلم والتكنولوجيا (A/CN.11/1991/5) يعكس التطور الذي حدث مؤخرا في المنظومة ككل نحو زيادة الاعتراف بالأهداف الموضوعية لبرنامج عمل فيينا .

٩٢ - كما قدم الموظف المسؤول تقرير الأمين العام عن أنشطة المركز (A/CN.11/1991/9) .

٩٣ - وأعرب رئيس فرقة العمل المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية والتابعة للجنة التنسيق الإدارية عن رأيه بأن الهيئات الفنية التابعة للجنة التنسيق الإدارية لم تكن دائما تفي بما هو متوقع منها . فكثيرا ما تحضر الوكالات

اجتماعات التنسيق دون أن تكون لديها الرغبة في التنسيق . بيد أن فرقة العمل حاولت أن تحدد الاهتمامات المشتركة ، وقامت طواعية بتطوير التنسيق الابتكاري عن طريق ايفاد البعثات المشتركة بين الوكالات . وثمة حاجة إلى بذل جهود إضافية لإقامة أساس ثابت للتنسيق لكي تصبح فرقة العمل أكثر فعالية واندماجا في أنشطتها المتعلقة بمنظومة الأمم المتحدة .

٩٤ - وقد نظرت فرقة العمل في دورتها الأخيرة في موضوع التكنولوجيا الحيوية وأعدت ثبتا بالمراجع المتعلقة بالموضوع . وفي رأي الرئيس ، ليست التكنولوجيا الحيوية نشاطا مقصورا على أي وكالة متخصصة بعينها . ومع ذلك ، فإن الأنشطة المجمعة التي تضطلع بها معظم الوكالات في هذا المجال يمكن أن تكتسب أهمية حقيقية .

٩٥ - وقدم رئيس اللجنة الاستشارية المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية تقرير لجنته (A/CN.11/1991/6) وعرض ملخصا له . وأبلغ أيضا اللجنة الحكومية الدولية بأن اللجنة الاستشارية قد اختارت لدورتها القادمة موضوع دور العلم والتكنولوجيا في البلدان النامية الصغيرة ، وإنها ترحب بتقديم اقتراحات من أعضاء اللجنة الحكومية الدولية بصدد مسائل محددة متعلقة بالسياسة العامة يمكن أن يطرقها هذا الموضوع .

٩٦ - وأعربت وفود كثيرة عن تقديرها لتقرير المدير العام . وأشار ممثل إحدى البلدان النامية إلى إعجاب بلده بالمعلومات الواردة فيه ولكنه كان يود رؤية توصيات محددة بشأن مسألتين رئيسيتين هما التنسيق والاتساق . وأعرب عن اهتمامه بملاحظة وجود ممارسة مواضيعية مشتركة في منظومة الأمم المتحدة في ميادين مثل التكنولوجيا الحيوية ، والالكترونيات الدقيقة والمواد الجديدة وبناء القدرة الذاتية . وأعرب عن رغبته في الحصول على مزيد من القوائم الشاملة والمفصلة لهذه التطورات .

٩٧ - وكرر عدد من الممثلين تأكيد رغبتهم في أن يضطلع المركز بدور أقوى في مجال التنسيق حسبما جاء في قرار الجمعية العامة ٣٤/٢١٨ . وأوضح ممثل إحدى البلدان النامية أن المركز يشكل الأداة المؤسسية الرامية إلى تأكيد الدور الرئيسي الذي تقوم به الأمم المتحدة في مجال تعزيز العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية .

٩٨ - وأعرب أيضا عن التقدير لفرقة العمل المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية والتابعة للجنة التنسيق الإدارية ، وذكر ممثل إحدى البلدان المتقدمة النمو أنه يرغب في أن يحظى دور فرقة العمل بمزيد من التعزيز .

٩٩ - وأعرب كثير من الممثلين عن تأييدهم الشديد للمشاريع الرائدة المتعلقة ببناء القدرة الذاتية ، وأعرب البعض عن رغبته في أن تنفذ في بلاده مشاريع مماثلة ، بالاضافة إلى المشاريع الجارية بالفعل .

١٠٠ - وذكر ممثل إحدى البلدان المتقدمة النمو أن من دواعي سرور وفده أن يرى أن أنشطة المركز منصبة على الموضوع الرئيسي لبرنامج عمل فيينا - وهو بناء القدرة الذاتية للبلدان النامية . واقترح أن تستقدم كل من البلدان خبراء استشاريين خارجيين ممن لديهم معرفة كافية بأمورها الاجتماعية - الاقتصادية وبمجال العلم والتكنولوجيا وأن تستفيد أكثر من تعبئة الخبرات التقنية المتاحة في منظومة الأمم المتحدة من أجل تحسين المشاريع الرائدة .

١٠١ - وأكد ممثل إحدى البلدان المتقدمة النمو على أهمية بناء القدرة الذاتية وأشار إلى أن موضوع نقل وإدارة التكنولوجيات السليمة بيئيا متصل اتصالا وثيقا بذلك . ولذلك فإنه يرحب بقيام المركز بتنظيم سلسلة من المؤتمرات المتعلقة بقضايا السياسة العامة والخيارات المتصلة بتقييم تكنولوجيا الفحم النظيف . وأشار أيضا إلى أن بناء القدرة الذاتية يشكل شرطا أساسيا لازما للحصول على المعلومات والبيانات المتعلقة بالتكنولوجيات السليمة بيئيا . واقترح أن ينظر بشدة في إمكانية إقامة تعاون إقليمي في ذلك الميدان .

١٠٢ - وقال ممثل لإحدى البلدان النامية إن مشروع بناء القدرة الذاتية الذي يجري تنفيذه في بلده بالتعاون مع المركز ، يعد ذا أهمية كبيرة للبلد .

١٠٣ - وأعرب ممثل آخر لإحدى البلدان النامية عن تقديره للأنشطة التي يضطلع بها المركز وقدرتها العلمية المتزايدة على الاستجابة على نحو فعال للاحتياجات المتزايدة للبلدان النامية في مجال العلم والتكنولوجيا . وأشار بصفة خاصة إلى الحلقة الدراسية المعنية بالتصحر المعقودة في الصين في عام ١٩٩٠ ، والتي تم فيها التركيز على بناء القدرة الذاتية من أجل مكافحة التصحر وتنمية المناطق القاحلة وشبه القاحلة .

١٠٤ - وأشار ممثل بلد نام إلى أن تقرير المدير العام يتضمن اقتراحات تتعلق بتعزيز تنظيم المشاريع في البلدان النامية في مجال الصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم ، ومشاريع لاستحداث تكنولوجيات سليمة بيئيا ، وتقديم المساعدة من أجل تسهيل إنشاء أعمال استشارية تجارية لأغراض التنظيم التكنولوجي . وأعرب عن رغبته في الحصول على معلومات إضافية بشأن ما هو متوخى ، وبشأن التدابير العملية الممكنة لتحقيق تلك الأهداف . وشدد ممثل بلد متقدم النمو أيضا على الحاجة إلى إجراء القيام عن كثب بدراسة مشكلة إيجاد آليات في الأسواق للابتكارات التكنولوجية . واقترح على وجه الخصوص ، إيلاء اهتمام إلى التدابير التشريعية التي يمكن أن تؤثر في الابتكار .

١٠٥ - وأعرب عدة ممثلين عن تأييدهم المستمر لنظام تقييم التكنولوجيا المتقدمة ، وشددوا على الحاجة إلى تناوله من الناحية المنهجية ومن ناحية بناء القدرات . واقترح ممثل أحد البلدان المتقدمة النمو إيلاء مزيد من الاهتمام لتطوير القدرة المحلية في مجال تقييم التكنولوجيا في البلدان النامية ، وليس لمجرد إرضاء الفضول . وأعرب عدة ممثلين من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء عن تأييدهم لفكرة عقد اجتماع في عام ١٩٩٢ بشأن دور الرصد والتقييم والتنبؤ في المجال التكنولوجي . واقترح ممثل أحد البلدان النامية ضرورة دراسة الاقتراح بتعمق .

١٠٦ - وشدد ممثل بلد متقدم النمو على أهمية التمكن من اختيار التكنولوجيات السليمة بيئيا وحيازتها وتطبيقها وتكيفها ، بما في ذلك تكييفها مع الظروف الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية والبيئية في البلدان النامية . وأضاف قائلا إن الاستثمارات في مجال تطوير الموارد البشرية عن طريق التثقيف وتعزيز القدرات البحثية مطلب أساسي .

١٠٧ - وأعرب كثير من الوفود عن التقدير لتقرير اللجنة الاستشارية ، وأشاروا إلى أن التوصيات الواردة في هذا التقرير يمكن أن تقدم إسهاما مفيدا لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية .

١٠٨ - وأشار ممثل بلد متقدم النمو ، إلى أن التقرير يوفر توجيها ومقترحات مفيدة بشأن الاتجاه الذي يسخر فيه العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في المستقبل . وأيد ممثل بلد آخر متقدم النمو ، اقتراح اللجنة الاستشارية بإنشاء ساحات دولية للأغراض التقنية يمكن أن يبرز فيها التجسيد المحدد للتعاون .

١٠٩ - وأعرب عدة ممثلين عن تقديرهم للتقرير المتعلق بالمنهجيات وطلبوا من اللجنة النظر في الطرق التي يمكن بها تنفيذ توصياتها .

١١٠ - واقترح ممثل بلد نام أن يستفيد الموضوع المقبل ، وهو موضوع اللجنة الحكومية الدولية لحقوق التأليف والنشر ، من النماذج الرياضية المستحدثة مؤخرا ، وخاصة النماذج غير الخطية ، بغرض دراسة ومقارنة نتائج النُهج الشبيهة والمختلفة في مجال تطبيق العلم والتكنولوجيا في أغراض التنمية . وستكون المقارنة قابلة للتطبيق على قطاعات وقطاعات فرعية سواء في بلد واحد أو بين بلدان مختلفة .

١١١ - وقدم ممثل جامعة الأمم المتحدة معلومات عن برامجها البحثية ، تشمل لا البحث العلمي الاساسي فقط ، وإنما أيضا تطبيق العلم والتكنولوجيا من أجل دعم عملية التنمية . وأشار إلى أن البرنامج البحثي للجامعة سيركز على التطورات الحاصلة في مجال العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية ، في سياق المنظور المتوسط الاجل الثاني للجامعة (١٩٩٠-١٩٩٥) . وقال إن هناك جوانب رئيسية من الاعمال ذات الصلة ، تعتبر أساسية بالنسبة لاعمال معهد التكنولوجيات الحديثة في ماستريشت ، هولندا ؛ والمعهد الدولي لتكنولوجيا البرامج الجاهزة في مكاو ؛ وبرنامج التكنولوجيا الاحيائية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ، في كراكاس ؛ والبرامج التي يقوم بتنسيقها المركز الجامعي في طوكيو ، وأشار إلى أن الجامعة قد أقامت علاقات تعاون وثيقة مع المركز في عديد من المجالات . ومن بينها مشروع مشترك لإنشاء سجل للبحوث ، مقروء آليا في منظومة الأمم المتحدة ، وذلك مبدئيا ، في مجال العلم والتكنولوجيا ، وبعد ذلك في مجالات أخرى .

١١٢ - وأبرز ممثل منظمة العمل الدولية بعض خبرات المنظمة في مجالي الرصد والتنبؤ بالأثر الاجتماعي للتكنولوجيات الناشئة حديثا ، وخاصة بالنسبة للعمالة والانتاجية وبيئة العمل . وبين أن المجالات التي غطتها عملية التقييم التكنولوجي التي قامت بها المنظمة ، شملت التكنولوجيا الإحيائية ؛ والتكنولوجيات واستخدام الإنسان الآلي ، المتصلين بمجال الالكترونيات الدقيقة .

١١٣ - ولخص ممثل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ، أنشطة المنظمة المتعلقة ببناء القدرة المحلية في مجال تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية وهو ما لم يرد لسبب ما في تقرير المدير العام .

١١٤ - وذكر ممثل إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية أن 'دراسة الحالة الاقتصادية في العالم' ، التي أعدتها الإدارة ، قدمت وصفا عاما للاتجاهات الاقتصادية ، بما في ذلك الاتجاهات التي تؤثر على التنمية القابلة للإدامة . وأضاف قائلا إن الإدارة تولي أهمية كبيرة للدور الذي يؤديه تنظيم الأعمال ، ولذا فقد ساعدت في تعزيز القطاع الخاص بصفة عامة ، وبتحديد أكثر ، في تشجيع الإقدام على تنظيم المشاريع الصغيرة والمتوسطة مثلا .

١١٥ - واسترعى ممثل أكاديمية العالم الثالث للعلوم ، الاهتمام إلى منجزات الأكاديمية من حيث توفير الاعتراف الواجب بالممتازين علميا في العالم الثالث ، فضلا عن تقديم منح بحثية في مجال الزمالات للعلماء الشباب الواعيدين من الجنوب . وأشار أيضا إلى المقترح الذي قدمه رئيس الأكاديمية ، لإقامة شبكة من مراكز البحوث والتدريب للممتازين في مجالي العلم والتكنولوجيا ، والعلوم البيئية ، وهو أمرٌ يلقى ترحيبا من كثير من البلدان . وقال إنه يرى أن الحاجة إلى التنسيق المشار إليه في تقرير المدير العام بين منظومة الأمم المتحدة وأكاديمية العالم الثالث للعلوم ، وشبكتها من المؤسسات العلمية ، ينبغي أن تتسع لتشمل المنظمات الجديدة غير الحكومية التي أنشئت على الصعيد الإقليمي .

١١٦ - وأكد ممثل المجلس الأوروبي للبحوث الاجتماعية في أمريكا اللاتينية أهمية العلوم الاجتماعية في مجال تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية . وقال إن ما يشغل منظمته هو الأصداء المحتملة لإعادة تنظيم العلاقة بين أوروبا وأمريكا اللاتينية . واقترح المجلس أيضا إنشاء فريق بحثي خاص في إطار المجلس ، يمكن لمنظومة الأمم المتحدة أن تقدم الدعم له ، بغية التركيز على سوسيولوجية العلم والتكنولوجيا ، وعلى وجه التحديد تحليل الظروف الاجتماعية اللازمة لترسيخ العلم والتكنولوجيا في البلدان النامية .

واو - المسائل البرنامجية

(البند ٧ من جدول الأعمال)

١١٧ - وجه الموظف المسؤول عن مركز تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية انتباه اللجنة إلى الوثيقة A/CN.11/1991/CRP.3 التي تغطي هذا البند من جدول الأعمال . وقال إن أنشطة المركز البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٢ - ١٩٩٣ تندرج تحت

أربعة برامج فرعية ، هي بناء القدرة الذاتية وتعبئة الموارد ؛ ونظام التنبيه المبكر إلى التطورات التكنولوجية ؛ وتنسيق الأنشطة التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة في مجال العلم والتكنولوجيا والتنسيق بينها ؛ وخدمات المعلومات .

١١٨ - وأوضح أن هذه الأنشطة ستواصل التركيز على مجالين رئيسيين . وسوف تجري الاستجابة في المجال الأول إلى القضايا التي تشغل الاهتمام الدولي عن طريق عمليات تقييم شتى للتكنولوجيا ، مع التركيز بوجه خاص على إعداد موضوع فني لمداولات اللجنة الحكومية الدولية والجمعية العامة . ومن المقرر أن يوفّر مجال الأنشطة الثاني التوجيه والمساعدة لبلدان نامية مختارة في وضع سياسات العلم والتكنولوجيا وتشجيع التحاور بشأن سياسات العلم والتكنولوجيا في عملية التنمية . وأشار إلى أن الأنشطة المتصلة بالتنسيق والمواءمة وبالمعلومات والاتصال لها طابع داعم لتنفيذ مجالي الأنشطة الرئيسيين المذكورين أعلاه .

١١٩ - وذكر ممثل اللجنة الاقتصادية لافريقيا أن الأنشطة البرنامجية ينبغي أن تشتمل على أدوار محددة للجان الإقليمية .

خامسا - الإجراء الذي اتخذته اللجنة

ألف - مشروع القرار A/CN.11/1991/L.4

١٣٠ - في الجلسة ١١٣ المعقودة في ١ أيار/مايو عرض ممثل غانا (نيابة عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة الـ ٧٧) مشروع قرار معنون "تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في التسعينات" (A/CN.11/1991/L.4) .

١٣١ - وفي الجلسة ١١٤ قام أمين اللجنة بتنقيح مشروع القرار شفويا وبعد تعديلات أخرى اقترحها ممثل ملاوي وممثل غانا (نيابة عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة الـ ٧٧) وممثل البرازيل ، اعتمدت اللجنة مشروع القرار بصيغته المنقحة شفويا وبعد التعديلات (انظر الفقرة ٣) .

باء - انتخاب الرئيس وتسمية أعضاء المكتب الآخرين للدورة الثانية عشرة للجنة وتعيين أعضاء اللجنة الاستشارية المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية

١٣٢ - عرضت على اللجنة ، لدى نظرها في هذا البند ، مذكرتان من الأمانة العامة بشأن الإجراء المتعلق بتعيين أعضاء اللجنة الاستشارية المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية (A/CN.11/1991/8) والتعيين المؤقت لعضو في اللجنة الاستشارية المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية (A/CN.11/1991/10) .

١٣٣ - وبالنظر إلى أن دورة تسمية أعضاء اللجنة الاستشارية المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية لا تتطابق مع مواعيد دورات اللجنة التي تعقد مرة كل سنتين ، فقد قررت اللجنة في جلستها ١١٤ المعقودة في ٣ أيار/مايو أن تعقد دورة استثنائية في عام ١٩٩٢ لتعيين ١٤ عضوا لفترة ثلاث سنوات (١٩٩٣-١٩٩٥) ليشغلوا المناصب التي ستصبح شاغرة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ . وتقرر كذلك ، ضمانا لأن تتطابق في المستقبل هذه التعيينات مع الدورات العادية للجنة الحكومية الدولية المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ، أن تغير فترة العضوية في اللجنة الاستشارية من ثلاث إلى أربع سنوات ، ابتداء بفترات العضوية التي ستبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ . وسيتم تعيين الأعضاء لفترة عضوية واحدة طولها أربع سنوات .

١٢٤ - وفي الجلسة نفسها ، قررت اللجنة تعيين السيد فلاديمير أ. لابونوف (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) عضوا في اللجنة الاستشارية خلال الفترة المتبقية من عضوية السيد الاسكندر ب. فلاديسلاف الذي استقال من اللجنة الاستشارية .

١٢٥ - وفي الجلسة نفسها ، وافقت اللجنة على أن تواصل العمل على أساس غير رسمي مع مكتب الدورة الحادية عشرة في متابعة الأعمال التحضيرية الموضوعية للدورة الثانية عشرة ، وذلك لما اقترحه عدة ممثلين ؛ وهذا من شأنه أن يتيح للجنة وقتا لتنظر في تسميات أعضاء مكتب الدورة الثانية عشرة . ولن ينطوي هذا الترتيب على حكم مسبق بشأن عضوية المكتب الجديد .

جيم - مشروع جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية عشرة للجنة

١٢٦ - في الجلسة ١١٤ المعقودة في ٣ أيار/مايو ، نقح أمين اللجنة شفويا مشروع جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية عشرة لاجنة ، كما هو وارد في الوثيقة A/CN.11/1991/L.3/Add.6 .

١٢٧ - وفي الجلسة نفسها اقترح ممثلا مصر وهولندا ادخال تعديلات أخرى على جدول الأعمال المؤقت . وبعد ذلك اعتمدت اللجنة مشروع جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية عشرة الوارد في الوثيقة A/CN.11/1991/L.3/Add.6 بصيغته المنقحة والمعدلة شفويا . وفيما يلي نص مشروع جدول الأعمال المؤقت :

١ - انتخاب أعضاء المكتب .

٢ - اقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية .

٣ - موضوع فني :
مساهمة التكنولوجيات ، بما في ذلك التكنولوجيات الجديدة والناشئة في تصنيع البلدان النامية وتعزيز عمليات التكامل على الصعيدين الإقليمي والعالمي ، بما في ذلك المقترحات المتعلقة بوسائل وسبل نقل هذه التكنولوجيات وادماجها في القطاع الانتاجي لتلك البلدان .

الوثائق :
تقرير الأمين العام عن مساهمة التكنولوجيات ، بما في ذلك التكنولوجيات الجديدة والناشئة في تصنيع البلدان النامية وتعزيز عمليات التكامل على الصعيدين الإقليمي والعالمي .

٤ - أنشطة منظومة الأمم المتحدة :

(أ) التنسيق والتعاون في مجال العلم والتكنولوجيا داخل منظومة الأمم المتحدة ؛

الوثائق :
تقرير الأمين العام عن وسائل وسبل تحسين نوعية التنسيق والتعاون في تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية .

(ب) تقييم تأثير أنشطة منظومة الأمم المتحدة المتصلة بإنشاء وتعزيز عملية بناء القدرات الذاتية في مجال العلم والتكنولوجيا في البلدان النامية ؛

الوثائق :
تقرير الأمين العام عن تعزيز تأثير أنشطة منظومة الأمم المتحدة في مجال إنشاء وتعزيز القدرات الذاتية في مجال العلم والتكنولوجيا .

(ج) أنشطة مركز تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ؛

الوثائق :
تقرير الأمين العام عن أنشطة مركز تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية .

٥ - أنشطة اللجنة الاستشارية المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية .

الوثائق
تقرير اللجنة الاستشارية المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية .

٦ - نقل التكنولوجيات السليمة بيئيا وتطبيقها .

الوثائق

تقرير الأمين العام عن الانتفاع بتكنولوجيات الطاقة وتسويقها ، مع التركيز على القضايا والخيارات في مجال السياسة العامة المتعلقة بنقل التكنولوجيات السليمة بيئيا وتطبيقها .

٧ - تمويل العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية بما في ذلك أنشطة صندوق الأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية .

الوثائق

تقرير الأمين العام عن المقترحات المتعلقة بتنظيم تجميع للموارد لتمويل تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية

٨ - المسائل البرنامجية .

٩ - انتخاب الرئيس وتسمية أعضاء المكتب الآخرين للدورة الثالثة عشرة للجنة ، وتعيين أعضاء اللجنة الاستشارية المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية .

١٠ - جدول الأعمال المؤقت وتنظيم الأعمال للدورة الثالثة عشرة للجنة .

سادسا - ملاحظات ختامية

١٢٨ - قال الموظف المسؤول في مركز تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية أن القرار الذي اعتمدته اللجنة يعكس آراء ومقترحات ممثلي مختلف البلدان ، وكذلك المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية .

١٢٩ - وقال إن المركز مستعد لأن يعزز ، بدعم من المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي وبالتعاون الوثيق مع فرقة العمل المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية التابعة للجنة التنسيق الادارية ، جهوده استجابة للطلبات الواردة في القرار . وأردف قائلا إن التقرير المقبل لن يكون ممارسة أكاديمية ، وإنما سيستند إلى التقارير المتوفرة ، والبيانات التجريبية ودراسات الحالة الافرادية . وينبغي ايلاء اهتمام خاص للحالة في أقل البلدان نموا ، نظرا لأن الدوائر العلمية في تلك البلدان تستحق التضامن . ومضى قائلا إنه ينبغي استحداث طرق ووسائل لاشراك ممثلي تلك البلدان في المداولات المقبلة للجنة . وقال إن من المهم أن تعمل اللجنة بوصفها محفلا يضم أفرادا ، يمثلون الدوائر العلمية وكذلك الهيئات التشريعية ، وإنه ينبغي دراسة البعد الدولي حتى يتسنى بلوغ ذلك الهدف .

١٣٠ - وقال رئيس اللجنة ، في ملاحظاته الختامية ، إن اللجنة حللت حالة العالم في ميدان العلم والتكنولوجيا وكذلك كيفية جعل دورها أكثر فعالية . وسيوفر القرار الذي اعتمدته اللجنة المبادئ التوجيهية لأعمالها خلال الدورة القادمة التي ستعقد في عام ١٩٩٣ .

١٣١ - وأشار إلى الدورة الحادية عشرة فقال إن روح التعاون قد سادت أنشطة اللجنة ، بيد أن شعورا بالقلق الشديد بل الخوف يظل مخيما إزاء المهام الصعبة التي يتعين انجازها مستقبلا ؛ فالعالم يعاني من اختلال خطير ومعرفته بسبل العلاج التي يتعين تطبيقها من أجل ضمان الاستقرار أقل مما يجب . وقال إنه يود أن يؤكد من جديد قناعته التي أعرب عنها من قبل بأن العلم في التسعينات سيوفر المعرفة اللازمة ويفتح الآفاق الجديدة التي ستساعد على تغيير العالم .

١٣٢ - وفي ختام حديثه أعرب عن أمله في أن تتحقق المساواة بين جميع الشعوب في المستقبل وأن العالم في الألف الثالثة لن يكون مقسما إلى بلدان متقدمة النمو وبلدان نامية .

كيفية الحصول على منشورات الأمم المتحدة

يمكن الحصول على منشورات الأمم المتحدة من المكتبات ودور التوزيع في جميع أنحاء العالم . استعلم عنها من المكتبة التي تتعامل معها أو اكتب إلى : الأمم المتحدة ، قسم البيع في نيويورك أو في جنيف .

如何购取联合国出版物

联合国出版物在全世界各地的书店和经售处均有发售。请向书店询问或写信到纽约或日内瓦的联合国销售组。

HOW TO OBTAIN UNITED NATIONS PUBLICATIONS

United Nations publications may be obtained from bookstores and distributors throughout the world. Consult your bookstore or write to: United Nations, Sales Section, New York or Geneva.

COMMENT SE PROCURER LES PUBLICATIONS DES NATIONS UNIES

Les publications des Nations Unies sont en vente dans les librairies et les agences dépositaires du monde entier. Informez-vous auprès de votre libraire ou adressez-vous à : Nations Unies, Section des ventes, New York ou Genève.

КАК ПОЛУЧИТЬ ИЗДАНИЯ ОРГАНИЗАЦИИ ОБЪЕДИНЕННЫХ НАЦИЙ

Издания Организации Объединенных Наций можно купить в книжных магазинах и агентствах во всех районах мира. Наводите справки об изданиях в вашем книжном магазине или пишите по адресу: Организация Объединенных Наций, Секция по продаже изданий, Нью-Йорк или Женева.

COMO CONSEGUIR PUBLICACIONES DE LAS NACIONES UNIDAS

Las publicaciones de las Naciones Unidas están en venta en librerías y casas distribuidoras en todas partes del mundo. Consulte a su librero o diríjase a: Naciones Unidas, Sección de Ventas, Nueva York o Ginebra.

Litho in United Nations, New York GA/OR/46, Suppl.37 27737—September 1991—520
ISSN 0255-2191